

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

قسم العلوم التجارية

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية للقطاع العمومي

p دراسة حالة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
i . بالوادي .

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية
تخصص مالية مؤسسة

إشراف الأستاذ:

* أحمد بن أحمد

من إعداد الطالبات:

- صبرينة تواتي حمد

- نسرين دريدي

- بسمة صوالح محمد

السنة الجامعية: 2013 / 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال تعالى ... " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ " ...

الشكر أولاً لله على جزيل فضله ونعمائه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله الذي اعاننا على اتمام هذا البحث التواضع وانقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ احمد بن احمد على توجيهاته الهادفة ونصائحه القيمة والاشراف على هذا البحث كما نتقدم بالشكر الى الاخصائي النفساني عشوش عمار على الجهد المبذول في متابعة هذا البحث.

كما اخص بالشكر مدير مديرية الريحه ومتابعة مطبزة السيد ناج الدين عبد اللريم وعائلته اللريمه والى كل من السيد مادي، العمارة العبد، لخلوخ السعيد والى الانسة عابدة سهام والى جميع عمال المطبزة. وفي الاخير نشكر كل من ساهم في هذا البحث من قريب او من بعيد وكل اساتذة كلية الاقتصاد.

صبرينة . نسرین . بسمه

الإهداء

الى من طالما حلمت ان تبصر نجاحي وتفوق الدائم والمتواضع في دراسة
الى من لا زلت اسمع صوتها يدغدغ مشاعري ويحن الى قلبي ويضيئ
دربي اليك يا امي .

الى الغالي ابي وجدتي الزهرة والى الغالية جراية عائشة
الى اخوتي كل واحد باسمه: هيام ، صفاء ، مروى ، حنان ، عبد الحفيظ ، العيد
، عائدة ، اسراء ، مصطفى الى ابناء اختي علي وعبد الجليل وزوجها
مرزاق لونيس

الى الذي ساعدني في الاوقات وكان عوناً لي الاخصائي النفساني عيشوش
عمار وحرمة واولاده حيدر، رحاب ، سرين
الى خالتي كريمة ، سمية، وفاء ، نجاة والى اولادهم جميعا
الى فريد عطاالله وزوجته نوال واولادهم :
منار وحسين ويونس والى الزهرة وسولف ولندا وبناتها
الى جميع عماتي واعمامي: العيد (رحمة الله عليه) الهادي
، الناصر، الزهرة، زينة، فاطمة.

الى اغلى الناس صديقتي العزيزة سميرة دوال وزوجها رياض
الى من رفاقني طيلة مشواري الدراسي: نسرين وامها واخواتها والى
بسمة وامها واخوتها
الى كل عائلة تواتي حمد وعيشوش في كل مكان
والى كل المعلمين والمعلمات وجميع الاساتذة الذين مررت عليهم طيلة
مشواري الدراسي والى كلية العلوم الاقتصادية اهدي هذا البحث.

صبرينة

الاهداء

الحمد لله الذي نفتح بحمده اللام
والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأفلام،
سبحانه لا نخصي ثناء عليه كما أتنى على نفسه وهو ولي كل أنعام
و الحمد لله الذي فاوت بجلّمته بين المخلوقات
ورفع المؤمنين الذين أوثوا العلم درجات
اللهم صل على محمد وعلى آله و صحبه وسلم نسليما
أما بعد:

اهدي ثمرة جهدي:

إلى من احتضنت دموعي وابتساماتي، إلى أجل وأحلى كلمة ينطق بها لساني،
موطن الحب والحنان، إلى من رهنت حباتها لطوابع الأقدار وسهرت على
راحتي صغيرا وعلى مستقبلتي كبيرا ووفقتني بدعواتها (أمي الغالبة أطل الله في
□ عمرها)

إلى من ارتسمت الفرحة على شفاههم لنجاحي، إخوتي الأعزاء (ربان، ابتسام
امينة، هشام، الهواري)

□ إلى سند البيت جدتي العزيزة والغالبة حفظها الله

□ إلى خالتي سليمة وابتنتها مريم وزوجها

□ إلى رفيقتي دري صبرينة وامها واخوانها والى صديقتي بسمة

إلى جميع اساتذة كلية العلوم الاقتصادية

نسرين

الإهداء

الحمد لله كثيرا مباركا فيه بليغ جلال قدره
وعظيم سلطانه ونشكره شكرا جزيلاً
على إتمام نعمته علينا بالعلم والمعرفة وتوفيقنا في دراستنا
وإعداد وإتمام لهذا الانجاز.

بإلحاح وعزيم التقدير والاحترام الهدي ثمرة جهدي امثواضع
الى منبع الحنان ومفر الاستفرار امي الغالبة
الى من علمني كيف يكون الفلاح والنجاح وباع الدنيا
وما فيها من اجلنا، ونور دربي اخي الخالي (رشيد)
الى اغلي شيء في الوجود ونسمات الامل اخوتي
الاعزاء (بشيرة، طارق، انيس، صورية)

الى اعز صديقاتي (صبرينة، نسرين، سميرة، نجوى) الى كل اساتذتي الكرام
كما لا انسى كل عمال مديرية البرمجية والتخطيط الذين لم يدخلوا علينا بشيء
الى كل الاحباب والاقارب والجيران خاصة
الى من كان في قلبي ولم يذكره قلبي.....

بِسْمِ

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	فهرس المحتويات
	قائمة المراجع
	قائمة الأشكال
أ - ب	المقدمة العامة
	الفصل الأول ... الخلفية النظرية للمشاريع الاستثمارية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية
06	المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار
10	المطلب الثاني: تعريف المشروع وخصائصه
12	المطلب الثالث: المشروع الاستثماري وعناصره الأساسية
17	المبحث الثاني: مراحل تنفيذ المشروع الاستثماري
17	المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستثمار
18	المطلب الثاني: مرحلة الاستثمار
19	المطلب الثالث: مرحلة تشغيل الاستثمار
22	المبحث الثالث: عملية تقييم المشاريع الاستثمارية
22	المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية
24	المطلب الثاني: شروط ومستويات عملية المشاريع الاستثمارية
26	المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم المشاريع الاستثمارية
28	خلاصة

الفصل الثاني ... الإطار العام لدراسة جدوى المشروعات وعملية اتخاذ القرار

31	تمهيد
32	المبحث الأول: تقييم المشروعات الاستثمارية وصناعة القرارات الاستثمارية
32	المطلب الأول: مفهوم القرار الاستثماري الراشد
33	المطلب الثاني: أنواع القرارات الاستثمارية
34	المطلب الثالث: مراحل دراسة جدوى والتقييم وفق اتخاذ القرار الاستثماري
37	المبحث الثاني: مفهوم وتصنيفات المشروعات
37	المطلب الأول: مفهوم دراسة جدوى الاقتصادية للمشروعات
37	المطلب الثاني: أهمية دراسة جدوى المشروعات
38	المطلب الثالث: تصنيفات دراسة الجدوى
41	المبحث الثالث: دراسات الجدوى وأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية
41	المطلب الأول: دراسة جدوى الاقتصادية المبدئية
41	المطلب الثاني: دراسة جدوى تفصيلية
52	المطلب الثالث: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية
61	خلاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

64	تمهيد
65	المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية
65	المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المؤسسة وتعريفها
66	المطلب الثاني: مهام المؤسسة
67	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية

78المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية وأهم مراحل إنجاز المشروع
78المطلب الأول: نوعية البرامج التي تتابعها المديرية
79المطلب الثاني: المراحل العملية لإنجاز مشروع
85المطلب الثالث: دراسة مشروع معهد التاريخ بجامعة الوادي
89خلاصة
90خاتمة عامة

ملاحق

قائمة المراجع والمصادر

الكتب:

01. إبراهيم عبد النور وآخرون- المخطط المحاسب الوطني دراسة الحسابات وتطبيقاتها pages Bleus -، الجزائر، 2002، .
02. امين السيد احمد لطفي-دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية- الدار الجامعية-الاسكندرية.2005-
03. حسين بلعجوزوالجودي صاطوري-تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية-ديوان مطبوعات الجامعة- ط-3بن عكنون.2013-
04. خليل كداوي-تقييم القرارات الاستثمارية- دار النشر والتوزيع عمان،الاردن-ط.2008-1
05. دريد كمال آل نشيب - الاستثمار وتحليل الاستثماري - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان طبعة العربية. 2009 .
03. طاهر حدر جردان - مبادئ الاستثمار - دار المستقبل وتوزيع ، عمان ط 1 1997.
06. طاهر حدر جردان-مبادئ الاستثمار-دار المستقبل وتوزيع،عمان ط.1-1997
07. عبد القادر محمد عبد القادر عطية - دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT-الدار الجامعية الاسكندرية،. 2005
08. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم- دراسة الجدوى وتقييم المشروعات -دار النشر والتوزيع، ط 01، الأردن. 2004
09. عبد المطلب عبد الحميد - دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية -الدار الجامعية.2000
10. فليح حسن خلف-اساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات- دار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع- ط-1اربد،الاردن.2012-
11. كاضم جاسم العساوي-دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات -ط-1دار المناهج للطباعة- عمان الاردن.

12. محمد فريد الصحن- دراسات جدوى المشروع -الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
13. محمد توفيق ماضي- إدارة وجدولة المشروع -ناشر المكتب العربي الحديث، ط01، 1992.
14. محمد عبد الفتاح العشماوي- دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية - المنظمة العربية لتنمية الإدارية رقم الإيداع بدار الكتب المصرية3928، 2007.
15. نعيم نصير- إدارة وتقييم المشروعات -المنضومة العربية لتنمية الإدارية القاهرة، 2003.
16. Bridie. M, Michailog "Pratique d'analyse de projet évaluation et choix des projet d'investissement", Économico, Paris, France, 1995.
17. Meloudi boubaker "Investissement et stratégie de développement" ouvrage coédite par l'epu et l'emal, Edition 2471.
18. Khafrabi Med Zine, comptables, sixième Edition, berti Edition, Alger, 2006,
19. Xvier goly: "Pratique de la décision d'invertir ", la édition d'organisation paris, 1988.

الرسائل:

20. بن مسعود نصر الدين-دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية-مذكرة ماجستير فرع بحوث عمليات وتسيير المؤسسة- كلية العلوم الاقتصادية وتسيير-بسكرة- 2009-2010.
21. بوز غابة عبد الباسط وعنزي حمزة- تقييم المشاريع الاستثمارية وتمويلها - مذكرة ليسانس فرع المالية المدرسة العليا لتجارة فرع المالية، 2010.

22. حسين عبادي-تقييم المشاريع الاستثمارية-مذكرة ليسانس فرع المحاسبة-كلية التجارية والمالية-روبية- جوان.2008

23. جريج نصيرة- التقييمي المالي للمشروع الاستثماري -مذكرة ليسانس فرع المالية المدرسة العليا لتجارة،.2007

24. زينب شريط- دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية -مذكرة ليسانس فرع المالية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،.2009

قائمة الأشكال

الصفحة	المراجع و المصادر	
08	عبد الغفار الحنفي - أساسيات التمويل والإدارة المالية، الإسكندرية، 2002	01
16	نعيم نصير - إدارة وتقييم المشروعات ، القاهرة، 2006	02
20	محمد عبد الفتاح العشماوى - دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الكتب المصرية 2007	03
21	محمد عبد الفتاح العشماوى - مرجع سبق ذكره	04

مقدمة عامة

تعتبر المشاريع الاستثمارية من بين الأدوات الحاسمة التي يمكن عن طريقها للدول توجيه عناصر الإنتاج اللازمة لمقتضيات التطور و التنمية. وهي أيضا المحرك الأساسي لأي نهضة اقتصادية و الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي على المستويين الجزئي و الكلي لذلك تعتمد المؤسسة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري على ترشيد الاستثمارات و هذا باستخدام العقلاني لوسائل الإنتاج حيث تعتبر الاستثمارات وسيلة للحد و التقليل من حدة البطالة و تحقيق الرفاهية و الازدهار للمنتج و المستهلك معا.

أن القرار الاستثماري الرشيد تسبقه دراسات الجدوى لتقييم المشاريع الاستثمارية ،هذا التقييم و الدراسات المتبعة يمكن إدراجها ضمن موضوع من مواضيع الهامة في العصر الحديث الذي يمكن تسميته "بالتقييم المالي للمشاريع الاستثمارية" والذي يعمل على ترشيد القرارات الاستثمارية كما أن إعداد المشاريع و تقييمها تعتبر من الأمور المهنية التي يجب مراعاتها و الأخذ بها في وضع الاستراتيجيات وذلك لان لا يمكن دفع عجلة التنمية إلى الإمام إلا إذا توافر مشروع الأموال المتاحة بشكل جيد و رشيد.

ان اختيار مشروع ناجح يعتبر قرارا صعبا و يتطلب دراسة و هذه الدراسة تأخذ عدة تسميات بالمشاريع و منه يمكن طرح الإشكالية التالية:

*** كيف يتم تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل محدودية الموارد المالية وكثرة المشاريع الاستثمارية ؟**

و انطلاقا من هذا يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ماهية المشروع الاستثماري؟
- ما هي أنواع المشاريع الاستثمارية؟
- ما هي مختلف المعايير أو أهم المعايير المالية لتقييم المشاريع الاستثمارية و المفاضلة بينها؟

- ما المقصود بدراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية و ما هي الخطوات المتبعة في هذه الدراسة؟

- ما هي الطرق و الأساليب التي تتبعها هذه المؤسسة لتقييم المشاريع المقترحة ومن ثمة اختيار الأفضل والأنسب منها؟
ولذا قمنا بطرح الفرضيات التالية:

-تعتبر المشاريع الاستثمارية النواة الأساسية للنمو الاقتصادي .
-تعتبر عملية التقييم أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري .
-دراسة الجدوى هي وسيلة لمعرفة مدى إمكانية نجاح المشروع و يتم وفق مراحل مترابطة .

ولكي يتسنى لنا انجاز هذا البحث استعملنا :

-المنهج الوصفي:الذي يتم استعماله في مختلف المفاهيم و التعاريف
-المنهج التحليلي:والذي يتم استخدامه في الجداول والتقارير والتحليل .
ولقد اخترنا هذا الموضوع رغبة في البحث في مثل هذه المواضيع التي هي الآن الشغل الشاغل في الآونة الأخيرة باعتبار المشاريع الاستثمارية أصبحت الركيزة الأساسية لتطور المؤسسات .

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختيار مدى صحة الفرضيات و ذلك بتوضيح الإطار النظري و التطبيقي لعملية تقييم المشاريع وتكمن صعوبة الدراسة في الحصول على المعلومات و البيانات اللازمة و الدقيقة عن اي مشروع مما صعب لنا عملية الدراسة التطبيقية.

وحسب الإشكالية المطروحة سيتم تقسيم هذا البحث الى فصلين من الناحية النظرية
-الخلفية النظرية للمشاريع الاستثمارية

- الإطار العام لدراسة جدوى المشروعات و عملية اتخاذ القرارات
وفصل تطبيقي يتمثل في دراسة حالة -مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

الفصل الأول

الخلفية النظرية للمشاريع الاستثمارية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار.

المطلب الثاني: تعريف المشروع وخصائصه.

المطلب الثالث: المشروع الاستثماري وعناصره الأساسية.

المبحث الثاني: مراحل تنفيذ المشروع الاستثماري.

المطلب الأول: مراحل ما قبل الاستثمار.

المطلب الثاني: مرحلة الاستثمار.

المطلب الثالث: مرحلة تشغيل الاستثمار.

المبحث الثالث: عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: شروط ومستويات عملية المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم المشاريع الاستثمارية.

خلاصة

تمهيد:

الاستثمار من أصعب القرارات التي تتخذها المؤسسة أو العون الاقتصادي لكونه يمثل النشاط المستقبلي.

كما تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي، وأساس النمو والتنمية الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي.

وحتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

١ المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية.

٢ المبحث الثاني: مراحل تنفيذ المشروع الاستثماري

٣ المبحث الثالث: عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

I- المبحث الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية

نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الاستثمارات في تطور النمو وكذلك ديمومة نشاطها ارتأينا في هذا المبحث للتعرف على مختلف مفاهيم المتعلقة بالاستثمارات والمشاريع الاستثمارية لنتمكن من المعرفة أكثر حول المشاريع الاستثمارية.

1. المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ونظرا لأهميته البالغة نجد هناك اختلاف بين العديد من المفكرين والكتاب الاقتصاديين في تحديد تعريف له ومن بين هذه التعاريف نجد:

1.1- مفاهيم عامة حول الاستثمار:

1.1.1- GUITION: عرف الاستثمار على أنه تنمية الطاقات والأدوات

المتاحة وكذلك هو القيام بتحسين الوضعية الاقتصادية مستقبلا كما عرفه على أنه تحكيم بين الحاضر و المستقبل. (16/ص15)

2.1.1- LAMBERT: حيث عرف الاستثمار على أنه شراء أو إنتاج

سلع جاهزة ووسيطية . (12/ص16)

3.1.1- عرفه بروناس: أنه تخصيص الموارد على أمل تحقيق العوائد

المتوقعة الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية معينة، وعرفه فرانس على أنه توظيف الأموال في فترة زمنية محددة بهدف الحصول على

تحقيقات مستقبلية تعوض على القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم

وتدفقات (05/ص18)

بالإضافة إلى هذه التعاريف هناك تعاريف أخرى تتعلق بـ:

2.1- التعريف الاقتصادي: يقصد بالاستثمار هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته أو هو ذلك الجزء من الدخل الغير المستهلك ويعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد يسمى بإجمالي الاستثمار وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي يساهم في زيادة التراكم رأس المال (05 / ص 18)

3.1- التعريف المالي: عادة ما ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات .. الخ (06 / ص 13-14)

4.1- التعريف المحاسبي: من وجهة نظر المحاسبين هناك تعاريف الاستثمارات ونذكر منها:

1.4.1- التعريف الأول: الاستثمارات تمثل مجموعة الأصول الثابتة والقيم الدائمة المادية والغير مادية التي تنشأها أو تحصل عليها المؤسسة من أجل استعمالها كوسيلة دائمة للاستغلال ونقصد بها الأموال التي تبقى على حالتها في المؤسسة خلال عدة دورات وحسابات الاستثمارات تتزايد من الطرف الأيمن في الميزانية وتتناقص من الطرف الأيسر (18 / ص 41)

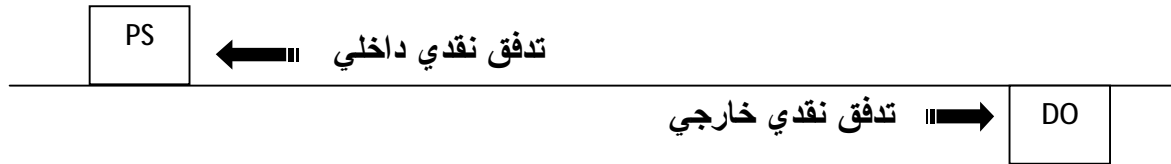
2.4.1- التعريف الثاني: الاستثمارات هي مجموعة الوسائل والقيم الدائمة سواء كانت مادية أو معنوية، متحصل عليها أو منشأة من طرف المؤسسة بفرض الاستعانة بها في نشاطها وليس من أجل تحويلها أو المتاجرة بها لذا فهي أموال تتمتع بالدوام (01 / ص 32)

5.1- تصنيفات الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات وفقا للعديد من معايير، فقد يتم تصنيفها وفقا للشكل أو ملامح التدفق النقدي أو وفقا للهدف وبهذا يمكن تمييز بين 5 أشكال للتدفقات النقدية المترتبة على الاستثمارات حسب الشكل أو ملامح التدفق كما يلي. (23/ص04)

1.5.1- الاستثمارات في الأراضي والتحف والمجوهرات والمعادن الثمينة

ويكون شكل التدفقات النقدية كما يلي:



(الشكل 01/ص248)

ü يمثل التدفق النقدي الخارجي من هذا النوع من الاستثمارات في ثمن شراء الأصل.

ü يمثل التدفق النقدي الداخلي من هذا النوع من الاستثمارات في ثمن بيع الأصل في نهاية الاستثمار.

2.5.1- الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والمستندات): في هذه الحالة

يتمثل التدفق النقدي الخارج في شراء الأوراق المالية أم التدفقات الداخلة فهي عبارة عن الفوائد السنوية في حالة السندات أو الأرباح والتوزيعات بالنسبة للأسهم بالإضافة إلى قيمة هذه الأوراق في نهاية مدة الاستثمار

3.5.1- الاستثمار في المصانع والتجهيزات الضخمة (حق الانتفاع

بالأرض ، براءة الاختراع): يترتب عن هذا النوع تدفقات نقدية خارجة في السنوات الأولى أي مرحلة الإنشاء والإعداد للمصنع قبل بدء التشغيل، ثم

تحدث التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن العمليات (المكاسب النقدية السنوية) وفي النهاية قيمة الخردة بعد الأخذ في الحسبان النفقات المترتبة على تجديد المصنع.

4.5.1- الاستثمار في مختلف أنواع الأجهزة والمعدات: في هذا الشكل تكون التدفقات الخارجية عبارة عن ثمن شراء الأصل كخردة في نهاية المدة.

5.5.1- الاستثمارات المنعمدة للعائد النقدي: وفي هذا النوع فإن التدفقات النقدية الداخلة تساوي قيمة بيع هذه الأدوات أو مخلفات المبنى في نهاية العمر الافتراضي أما التدفقات الخارجية فهي تكلفة الإنشاء والإعداد للمساكن أو ثمن شراء أجهزة الوقاية (كإنشاء مطعم أو كافيتيريا داخل الشريحة لتقديم الوجبات السريعة للعمال مجاناً، أجهزة الوقاية من التلوث معظم الاستثمارات التي تنفذها الدولة، الأهداف الاجتماعية)

- كما يمكن تصنيف الاستثمارات وفقاً للهدف أو الغرض إلى ما يلي: (21/ ص 5-6)

6.1- الاستثمارات الإحلالية: وهي الأكثر شيوعاً من حيث الحجم والسبب الضرورة والسرعة، وقد يتم التعاضي على تحليل إمكانية أو فرصة تنفيذها وتتمثل في إحلال تجهيز عتاد جديد محل عتاد قديم نسبياً بسبب القدم أو التلف في هذه الحالة فإن المؤسسة تعرف في معظم الأحيان معرفة جيدة ما ستوفره من تكاليف عندما تعوض أصلاً مهتلكا بأصل جديد، كما أنها لا تجهل ما يترتب عن هذا الأصل (إذا لم تعوض) من تزايد في التكاليف أي من إنتاج وإصلاح وصيانة.

7.1- الاستثمارات التوسعية: الغرض من هذا النوع هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للشركة وذلك بإدخال منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية،

وبذلك يتضح وجود مبرر لهذا النوع من الاستثمارات ويستخدم في هذا الصدد العديد من الأساليب الفنية لدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من الاستثمارات.

8.1- استثمارات التطوير أو الترشيح: الهدف من هذه الاستثمارات هي تلبية التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه لتقليل من العمالة الإضافية أو بتقليل العوادم أثناء التشغيل. (19/ص22)

9.1- الاستثمارات الإستراتيجية: قد تكون ذات طابع دفاعي عندما يكون هدفها المحافظة على بقاء واستمرار المشروع وذلك بحمايته من المنافسة المفرطة وقد تكون ذات طابع هجومي وذلك بإنشاء فرع أو عملية ضمن منشآت أخرى وقد تكون ذات طابع دفاعي وهجومي في آن واحد مثل النفقات الموجهة للبحث والتطوير.

10.1- الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو بواسطة الدولة: وهذه الاستثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول وغير مرتبطة بالنشاط الرئيسي لشركة (كافتيريا، مساكن للمعلمين ...) ويدخل تحت هذا الإطار أيضا الاستثمارات التي لا تتم بطريقة اختيارية، كتدبير أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث

2. المطلب الثاني: تعريف المشروع وخصائصه:

1.2- تعريف المشروع:

يقصد بلفظ "مشروع" بأنه مجموعة الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في القريب (14/ص09)

ويعرف أيضا بأنه مجموعة الدراسات الفنية، والاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تحدد ما يجب على كل منها عمله للوصول إلى هدف محدد.

وكما يعرف أنه: عبارة عن مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق انجاز محدد لمرة واحدة وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة ويتم انجاز هذا المشروع خلال فترة زمنية محددة وفي حدود ميزانية موضوعية غالبا ما تكون كبيرة نسبيا ويتضح من هذا التعريف أن كل مشروع يكون له سماته الخاصة، وذلك نظرا لاختلاف الأنشطة والمراحل التنفيذية اللازمة لكل مشروع (12/ص16)

ويقد أيضا بالمشروع أنه فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها (03/ص21)

2.2- خصائص المشروع:

ü يتضمن المشروع غرض واحد ونتيجة محددة من حيث التكاليف والبرنامج الزمني ومتطلبات جودة الأداء.

ü تتقاطع المشاريع مع المستويات التنظيمية المختلفة وذلك بسبب ما حاجتها إلى استغلال المهارات المؤهلات من التخصصات المختلفة المنظمة، وتنتج عملية تعقيد المشروع عن تعقيد التكنولوجيا المتقدمة والتي تعتمد على تداخل المهام، والتي يمكن تنتج عنها مشاكل جديدة ومتفردة

ü يعتبر كل مشروع متفردا من حيث أنه يتطلب اختلاف عن ما اعتدنا عليه من أعمال في السابق، حتى في المشاريع الروتينية كبناء المساكن، كما تجعل المتغيرات مثل طبيعة الأرض وقوانين التنظيم وسوق العمل والخدمات العامة

والمرافق المحلية كل مشروع مختلف عن الآخر، فالمشروع نشاط زمني واحد، لا يمكن إعادته مرة أخرى.

ü نظرا لاختلاف المشروع عن ما تم عمله في السابق فقد يتضمن تكنولوجيا جديدة وقد يعرض المنظمة المشرفة عليه إلى ظروف صعبة من عدم اليقين والمخاطرة ولذلك فإن المنظمة تخاطر بأشياء كثيرة عند القيام بالمشروع، ولذلك يتطلب المشروع جهود خاصة لأن فشله سيؤدي إلى عدم تحقيق المنظمة لأهدافها.

ü تعتبر المشاريع لنشاطات مؤقتة، حيث يتم تجمع تنظيم مؤقت من الأفراد والموارد والمرافق للانجاز يهدف لضمان إطار زمني مبرمج، وسيتم تفكيك هذا التنظيم بمجرد تحقيق الأهداف أو يحول للعمل على تحقيق هدف جديد. (24/ص32)

3. المطلب الثالث: المشروع الاستثماري وعناصره الأساسية:

1.3- تعريف المشروع الاستثماري:

يقصد بالمشاريع الاستثمارية على أنها مقترح لتخصيص موارد مالية وبشرية معينة لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة (07/ص06)، أو توسعتها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا (13/ص06) وتعود هذه المنفعة على المستثمر الخاص أو على الدولة المضيفة للاستثمار أو على مستوى المجتمع ككل.

ويعرف أيضا أنه اقتراح بتخصيص أو تضحية بمقدار معين من موارد المنشأة في الوقت الحاضر، وذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. (08/ص13)

ويعرفه Bridie و Michail of (1995) "المشروع الاستثماري على أنه مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهدف موارد محدودة (تجهيزات، يد عاملة، موارد بشرية...) حيث ينتظر (أفراد، جماعات، أو طبقات اجتماعية

أو مجتمع كله ...) تحصيل دخول أو منافع أخرى نقدية أو غير نقدية من هذه العملية (16/ص01)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مفهوم شامل للمشروع الاستثماري بأنه نشاط بشري منظم يهدف إلى إنجاز هدف معين في فترة زمنية محددة باستخدام مواد متنوعة من العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والمواد الأولية والموارد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لذلك، مقابل الحصول على منافع مادية أو اجتماعية في المستقبل القريب أو البعيد.

وأين كانت التعاريف السابقة المعطاة للمشروع فإنه في المحصلة النهائية قرار استثماري ذو هدف قد يحقق عائد مادي وهو الربح بالنسبة لمشاريع القطاع الخاص، أو تحقيق أكثر من ذلك كالأهداف الاجتماعية (رفع معدلات التشغيل، خلق مناصب جديدة ..) وأهداف اقتصادية تتمثل في استغلال الموارد المتاحة.

2.3- خصائص المشروع الاستثماري:

- يتصف المشروع الاستثماري بمجموعة من الخصائص ولعل أهمها ما يلي:
- سعي المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة مرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة وهذا من حيث التكلفة والبرنامج الزمني ومتطلبات جودة الأداء.
- حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولية.
- يتضمن المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن طرق والإعمال الروتينية السائدة
- تعرض المشروع الاستثماري إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد أكثر من ظروف التأكد ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
- ارتباط المشروع الاستثماري لمنظومة من دورة حياة محدودة تستوجب تحديد المهام والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه.

- ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق العمليات المالية والغير مالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.
- ارتباط بيئة: المشروع الاستثماري الداخلية والاتجاهات التي تفرزها البيئة الخارجية .
- تمثيل المشروع الاستثماري لجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والقطاعية والحكومية لدولة (09/ص22)
- تعتبر المشاريع عملية تؤدي إلى تحقيق الهدف وتتم هذه الأخيرة خلال هذه العملية بعدة مراحل مميزة، ويطلق عليها بدورة حياة المشروع وتتغير المهام والأفراد والتنظيم الإداري والموارد الأخرى مع تقدم المشروع من المرحلة التي تليها وينمو الهيكل التنظيمي للمشروع ونفقاته مع كل مرحلة حتى يصل إلى الذروة ثم يتراجع كلما اقترب المشروع من النهاية (08-09/ص15)

3.3 - أهداف المشروع الاستثماري:

- يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه من المشروع هي النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق والبداية في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري على نمط الملكية التي سوف يأخذها هذا المشروع في حال تنفيذه والذي قد يتمثل في نمط الملكية الخاصة أو الملكية العامة

1.3.3 - الملكية الخاصة: حيث تشير النظرية الاقتصادية أن الهدف الرئيسي

- لإنشاء المشاريع الخاصة هي تحقيق أقصى ربح ممكن (08/ص24)
- إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد نظراً لوجود أهداف أخرى بجانب هذا الهدف تكون لدرجة كبيرة من الأهمية من جانب إدارة المشروعات الخاصة الاستثمارية والتي من أهمها:

- ü تحقيق أقصى قدر ممكن من الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق.

ü تعظيم الصادرات وكسب أسواق خارجية ومحاولة الحصول على شهرة كبيرة فيها.

ü تحقيق أهداف المديرية (المسيرين) الخاصة الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال.

ü مراعاة الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وموقف مالي سليم.

ü البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال.

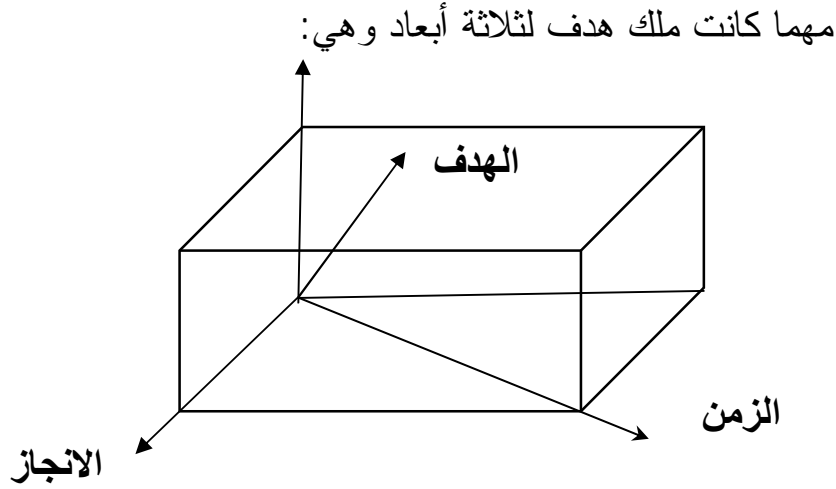
• **2.3.3- الملكية العامة:** يكون الهدف المسيطر للمشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة (09/ص25)

ويمكن أن يتجلى ذلك في تقديم خدمة بتكلفتها أو بأكثر أو بأقل ولا مانع إطلاقاً من تحقيق أرباح إلا أن ذلك يجب إلا أن يكون على حساب الأهداف التي من أجلها أنشأ المشروع وعموماً يمكن إنجاز أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة في ما يلي: (13/ص09)

ü إنشاء المشروعات الضخمة التي لا يقوى القطاع الخاص على إنشائها من الصناعات العسكرية، التي هي مرتبطة بالأمن القومي للدولة أو إنشاء مصافي النفط والأساطيل البحرية لنقله وذلك لاعتبارات تمس الاقتصاد القومي.

ü إنشاء مشروعات لأغراض اجتماعية بحتة مثل مشروعات المخابر ومصانع الأدوية وغيرها من المشروعات التي تقوم ببيع منتجات بأقل من التكلفة.

ü امتصاص جزء من معدلات البطالة المتزايدة وتحقيق التوازن الجغرافي في دعم خطط التنمية لدولة وخالصة القول أن لكل مشروع استثماري



شكل 2/ص 13

أبعاد أهداف المشروع

- انجاز العمل حسب الميزانية: حيث تمثل الميزانية التكاليف المسموح بها للمشروع، أو هي التكاليف المستهدفة للعمل المراد انجازه.
- البرنامج الزمني: ويتضمن الجدول الزمني لفترة زمنية التي سيتم خلالها انجاز العمل
- متطلبات الانجاز: وهو ما علينا القيام به للوصول إلى النتائج النهائية، ويتضمن ذلك الخصائص اللازم توفرها في المنتج أو الخدمة النهائية والمواصفات التقنية ونوعية وكمية المعايير المستخدمة.

II. المبحث الثاني: مراحل تنفيذ المشروع الاستثماري.

لتنفيذ أي مشروع استثماري يجب أن يمر بثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل الاستثمار، ومرحلة الاستثمار، ثم مرحلة التشغيل وفي ما يلي عرض لكل مرحلة على حدا:

1. المطلب الأول: مرحلة ما قبل الاستثمار: تتطلب دراسة مرحلة ما قبل الاستثمار وتتناول مجموعة من العناصر أهمها:

1.1- دراسة فرص الاستثمار: تتطلب دراسة الاستثمار ضرورة تحديد الأفكار الاستثمارية المختلفة اعتمادا على مجموعة المصادر السابقة عرضها والتي بلورتها فيما يلي:

- ❑ إحصائيات التجارة الخارجية.
- ❑ دراسات الموارد الطبيعية المحلية (الثروة المعدنية، مصادر الطاقة، الثروة الزراعية، الثروة المائية، الموارد البشرية).
- ❑ الخبرة السابقة لرجال الأعمال (العمل في فرع صناعي سابق، الانجاز بالسلع الصناعية المعنية).
- ❑ مراجعات دراسات المشروعات الغير المنفذة.
- ❑ ظهور التكنولوجيات الجديدة.

2.1- دراسة الجدوى المبدئية: حيث يجب القيام بتقييم مبدئي للفكرة الاستثمارية في صورة جدوى مبدئية بهدف اتخاذ قرار حول مدى كفاءة الفرصة الاستثمارية بشكل أولي فمدى حاجتها إلى معلومات تحليلية للحكم على جدواها التفصيلية التي تتطلب وقت طويل وتكاليف مرتفعة إضافة إلى أن العديد من الجوانب المشروع الاستثماري قد لا تحتاج إلى دراسة جدوى متعمقة.

3.1- دراسة جدوى التفصيلية: ويجب أن توفر دراسة الجدوى التفصيلية الأساس المناسب الذي يقوم عليه اتخاذ القرار الاستثماري ويتطلب ذلك أن تتضمن تلك الدراسة تحديدا لمختلف الجوانب المتصلة بإنتاج السلعة التي سوف يقوم المشروع بإنتاجها بالإضافة إلى تحديد نطاق المشروع محل الدراسة أيضا ضرورة تحديد البدائل العلمية لكل جوانب المشروع لاختيار شكل المشروع الذي يحقق أعلى قدر من العائد.

ومن الملاحظ أن دراسة الجدوى التفصيلية تقوم بتغطية نفس البنود التي اشتملت عليها مرحلة دراسات الجدوى المبدئية ولكن بصورة أكثر تفصيلا
(13/ص16)

4.1- اتخاذ القرار:

وفقا لما تنتهي إليه نتائج دراسة الجدوى التفصيلية فإنه أمام المستثمر ثلاث قرارات وهي:

ü رفض فكرة المشروع الاستثماري ومحاولة البحث عن أفكار استثمارية جديدة.

ü تعديل فكرة المشروع الاستثماري لإمكانية إنشائه وتنفيذه.

ü قبول فكرة المشروع الاستثماري والبدء في مرحلة الاستثمار.

(13/ص17)

2. المطلب الثاني: مرحلة الاستثمار:

بعد الانتهاء من مرحلة ما قبل الاستثمار وقبول فكرة المشروع الاستثماري وإمكانية تنفيذ الفرصة الاستثمارية من جميع جوانبها المالية والغير مالية فإنه يتم البدء في مرحلة التنفيذ طبقا لمجموعة مراحل فرعية يمكن إنجازها فيما يلي:

1.2- مرحلة وضع تصميم المشروع: وتهدف هذه المرحلة إلى تحديد برنامج زمني لتنفيذ، استكشاف واختبار الموقع، الاختيار النهائي للألات والتكنولوجيا المستخدمة، إعداد المخططات والتفاصيل الهندسية للمشروع.

2.2- مرحلة التفاوض: وتهدف المرحلة إلى إجراء الاتفاقات مع المقاولين والموردين والمتعهدين حول أعمال الإنشاء والطاقة الإنتاجية في صورة آلات ومعدات ومستلزمات دورة التشغيل الأولى من مواد وعمالة وخدمات مختلفة.

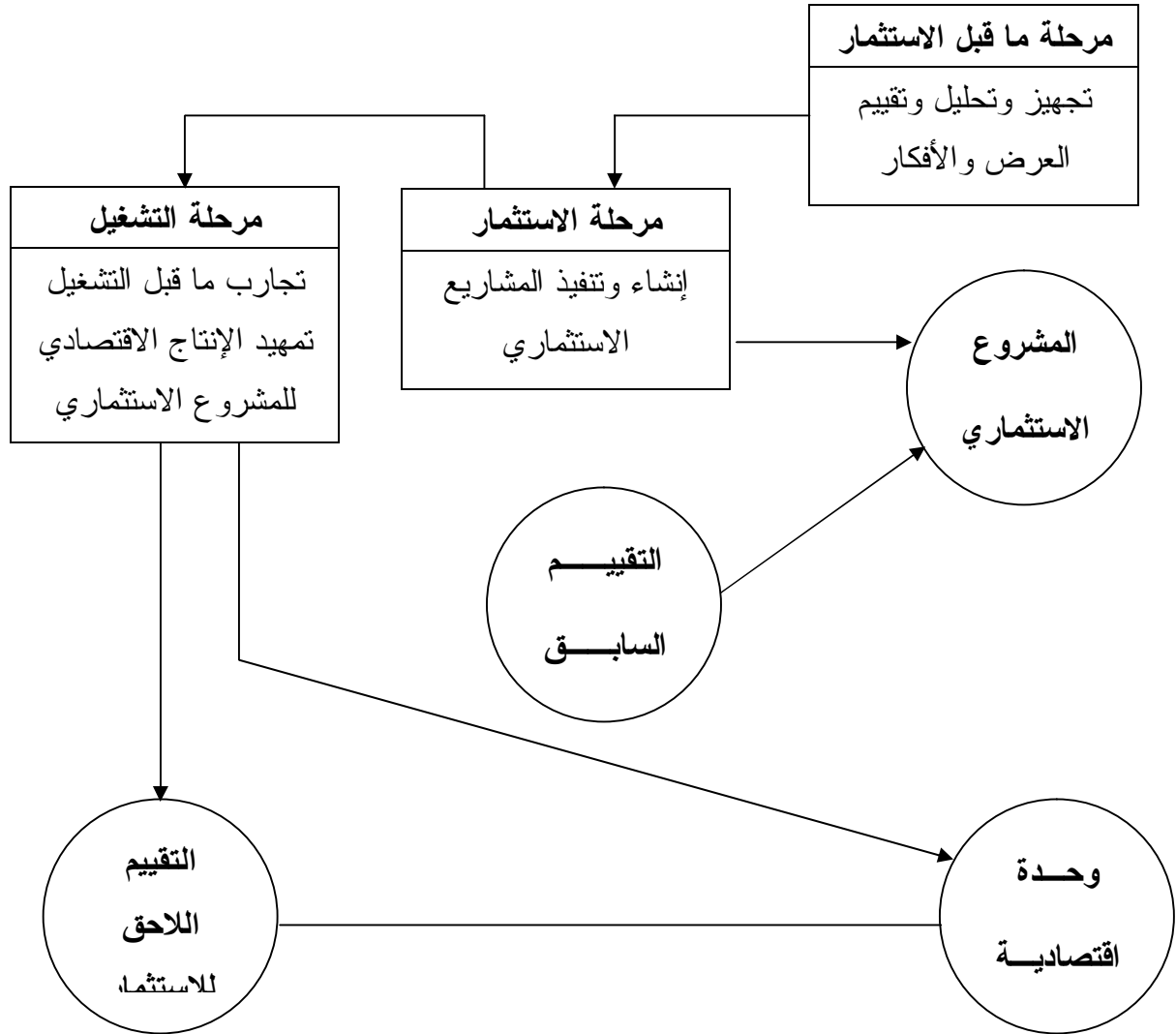
3.2- مرحلة الإنشاء: وتهتم هذه المرحلة بتهيئة وتجهيز موقع إقامة الأبنية والإعمال المدنية الأخرى وتركيب الآلات والمعدات خلاف ذلك.

4.2- مرحلة التدريب: وتعني هذه المرحلة بتدريب الكوادر الفنية اللازمة على مختلف المستويات وغالبا ما تتم هذه المرحلة بالتوازي مع مرحلة الإنشاء.

5.2- مرحلة التشغيل التجريبي: وتهدف هذه المرحلة إلى الاطمئنان على سلامة تنفيذ المراحل السابقة ومدى توافر المقومات اللازمة للعملية الإنتاجية. (13/ص17)

3. المطلب الثالث: مرحلة التشغيل: ويتم في هذه المرحلة القيام بالإنتاج الاقتصادي مع مراعاة رصد أي مشكلات فنية قد تظهر في المدى القصير، والربط بين مستوى الأداء الفعلي وبين ما هو مخطط سواء عند إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع أو الخطط السنوية، مع تحديد الانحرافات إن وجدت وتنمية ما هو ايجابي منها، ومعالجة والقضاء على أي إسراف أو انحراف سلبي. (13/ص19)

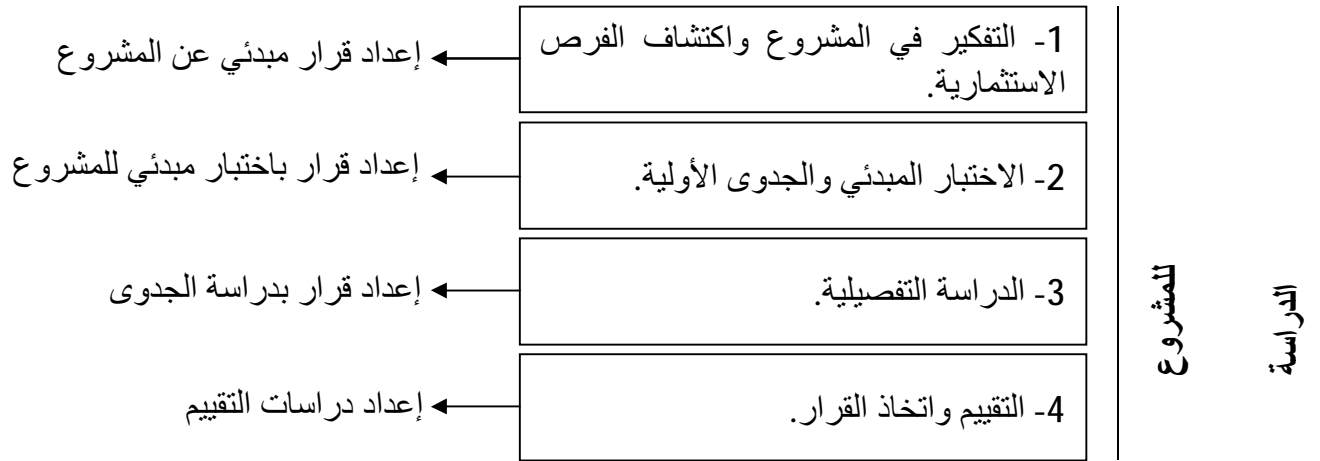
ويمكن بلورت ما انتهت إليه المراحل الثلاثة السابقة من أهداف وخصائص من خلال الشكل التالي:



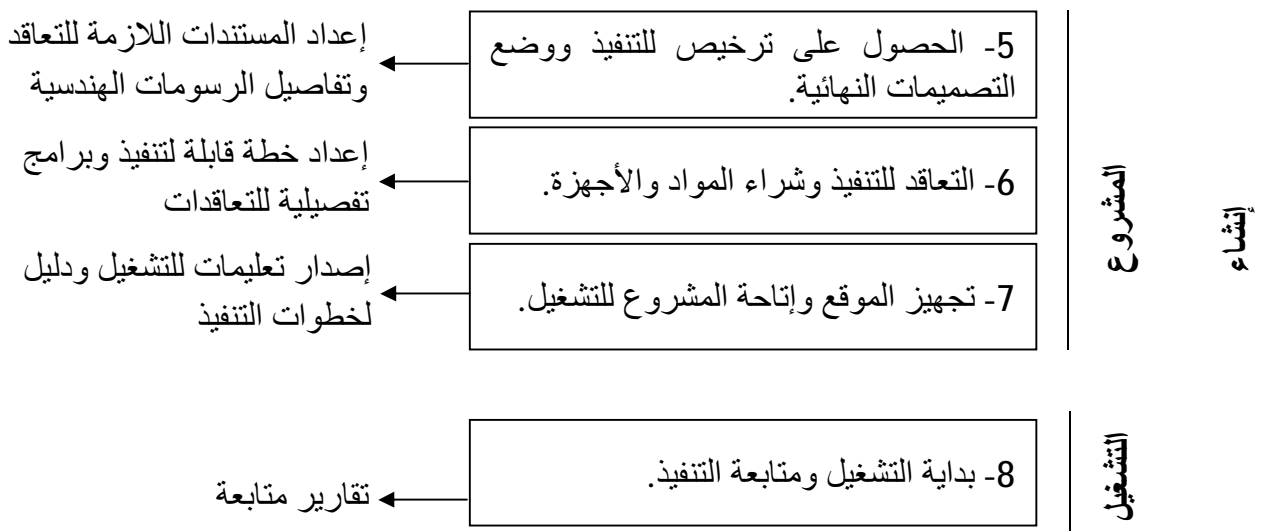
(شكل 03/ص 19)

دورة حياة المشروع الاستثماري

ولما كانت العملية التقييم السابق للاستثمار هي مدخل موضوعي لرصد أهم التغيرات المؤثرة في المشروع الاستثماري محل دراسة جدوى وترجمتها في صورة عينية ومالية خلال مرحلة إعداد الدراسات الأولية لهذا المشروع فإنها تخضع لعلاقات التابع والارتباط مع مرحلة الاستثمار والتشغيل والتدفق التالي بوضع علاقات التابع والارتباط بين المراحل دورة حياة المشروع الاستثماري بشكل تفصيلي.



----- اتخاذ قرار بإنشاء المشروع وبداية الصرف على المشروع



(شكل 04/ص 20) الخطوات التفصيلية لدورة حياة المشروع الاستثماري

III - المبحث الثالث: عملية تقييم المشاريع الاستثمارية:

1. المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم المشاريع الاستثمارية:

1.1 - مفهوم عملية التقييم:

تعرف عملية تقييم المشاريع أو تحليل المشاريع بكونها عملية ودراسة معمقة، الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأفضل والمعقول، وبصفة عامة تحليل وتقييم المشاريع ما هي إلا طريقة للتعرف على البدائل على نحو مناسب وشامل في ضوء التقدير العوائد والتكاليف الخاصة بالمشروع الاستثماري، وفي هذا السياق فإن المحلل يعمل جاهدا للتقليل من التكاليف المتوقعة إلى قياس مقبول.

كذلك عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحققة .

ويمكن تعريف عملية التقييم على أنها اختيار مشروع من المشاريع المقترحة وذلك على أساس معايير مختلفة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في إطار الظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية، وعليه فإن عملية تقييم المشاريع تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد البشرية والمادية عن طريق:

- تقييم توسيع المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة.
- تقييم إنتاج أنواع معينة من السلع.
- تقييم أساليب الإنتاج وذلك حسب الأسلوب المناسب.
- تقييم المشاريع استناداً إلى الأهداف المحددة لكل مشروع.
- تقييم المواقع البديلة للمشروع المقترح، وبين الأحجام المختلفة له،
- التقييم بين البدائل التكنولوجية.
- قياس صافي المنافع للمشروع المقترح و وفق المعايير المالية الاقتصادية كأساس لقبوله أو رفضه.

-ترتيب المشاريع البديلة والمفاضلة والاختيار فيما بينها طبقاً لمبدأ الأولويات، بمعنى أنه لمفهوم وتقييم المشروع فإنه لا يمكن قبول أي قرار استثماري إلا بعد أن يمر بعملية التقييم.

2.1- أهمية عملية التقييم:

إن ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها، كذلك التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يوفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج، بدائل أو طرق الإنتاج، إضافة إلى سرعة تنقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات.

هناك عدة عوامل أساسية تفتح المجال لإعطاء كل هذه الأهمية البالغة لعملية تقييم المشاريع والمتمثلة في:

ü تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد أن تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة.

ü تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة بالأموال المستثمرة .

ü تساعد في توجيه المال لاستثماره في المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.

ü تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

ü تقوم بعملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين أهداف المشاريع المقترحة.

ü تضمن عملية تقييم المشاريع تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية الوطنية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة.

ü توافق وانسجام بين أهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين أهدافها.

ü توفير المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.

إن عملية تقييم المشاريع هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.

إن عملية التقييم تسمح بالمقارنة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولاً لبديل المناسب، كما تسمح بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه. (11/ص 99-100)

2. المطلب الثاني: شروط ومستويات عملية التقييم:

1.2- شروط التقييم:

بهدف اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، أي القرار الاستثماري السليم، يتطلب توفر بيانات وحقائق تفصيلية تتعلق بالمشروع ذاته مع الاستعانة بالبيانات التي يمكن الحصول عليها من مشاريع تمارس ذات النشاط بالإضافة إلى خبرة صاحب المشروع وأية معلومات أخرى يمكن توفيرها لأن سلامة ودقة النتائج التي يمكن التوصل إليها تتوقف إلى حد كبير على حجم البيانات والمعلومات ودقتها أيضاً، ومع هذا ولغرض إخضاع أي مشروع للتحليل والتقييم يجب أن يتوفر فيه الشروط التالية:

ü المعرفة التفصيلية لحجم متطلبات المشروع تنفيذاً وتشغيلاً سواء كانت تلك المتطلبات والمستلزمات داخل الحدود الإقليمية للبلد أم كانت من الأسواق الخارجية، يعني ذلك يتطلب تحديد مقدار النقد الأجنبي اللازم لتوفير تلك المستلزمات في مرحلة تنفيذ والتشغيل خلال حياة المشروع المتوقعة وبمعنى آخر تحديد تكاليف المشروع بالعملة المحلية والأجنبية معاً.

ü تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيتولى المشروع إنتاجه مع المعرفة الدقيقة للمستويات الطاقة الإنتاجية للمشروع، لغرض معرفة مدى قدرة المشروع لتلبية حاجة السوق المحلية أو الخارجية أو كليهما معاً وعلى ضوء هذه المعلومات بالإمكان تقدير العوائد المتوقعة من المشروع خلال كل سنة من سنوات عمر المشروع المتوقع.

ü المعرفة الدقيقة والتفصيلية لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي، ذلك لأن النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون بمعزل عن

البعد الزمني، وان كل المتغيرات تقاس عادة بوحدة زمنية متعارف عليها، وهي عادة سنة، كما تتنافس لاستخدامات المختلفة على الموارد المحدودة والنادرة نسبياً يستلزم بالضرورة العمل على اختيار أفضل الاستخدامات لتلك الموارد ضمن وحدة الزمن.

2.2- القدرة على قياس مخرجات المشروع من السلع بوحدات نقدية . مستويات التقييم:

تتم عملية التقييم المشاريع وفق أربعة مستويات:

1.2.2- التقييم على مستوى المشروع: ويتحقق عن طريق قياس العائد المباشر والكلفة المباشرة أي الربحية للمشروع خلال عمره الإنتاجي المتوقع وذلك باستخدام معايير وطرق متعددة سيتم التطرق لها لاحقاً.

2.2.2- التقييم على مستوى القطاع: ويكمن في اثر المشروع وقياسه على مستوى القطاع الإنتاجي إنتاجاً وقيمة مضافة يمكن بعدها ترتيب المشروع بين الوحدات الإنتاجية ضمن هذا القطاع على أساس العائد والكلفة الاجتماعية المباشرة للمشروع، ويتمثل العائد الاجتماعي المباشر في مساهمة المشروع في الحد من الخلل الذي يعاني منه القطاع وتتمثل الكلفة الاجتماعية في مقدار ما يستنفذه المشروع من موارد نادرة متاحة للقطاع ذاته.

3.2.2- التقييم على مستوى الإقليم: بمقضي هذه العملية يتم قياس تأثير المشروع في النشاط الاقتصادي على مستوى الإقليم المراد توطينه فيه، باعتبار خلية في بنية الإقليم ويتأثر بالوحدات الإنتاجية القائمة في ذات القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق الارتباطات الأمامية والخلفية.

4.2.2- التقييم على مستوى الوطني: ومضمون هذا التقييم قياس تأثير المشروع في الأهداف الأساسية للخطة وقياس تكلفة المشروع من وجهة

نظر الاقتصاد الكلي، والتي تحدد الترتيب النهائي للمشاريع وعلى أساس هذا الترتيب يتم اختيار المشروع الملائم.

3. المطلب الثالث: مراحل عملية تقييم المشاريع:

يمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل عند تقييمه، فلقد رأينا فيما قدم انه يبدأ كفكرة نحصل عليها من عدة مصادر، وهذا حسب البيئة والمحيط الاقتصادي الذي يتواجد فيه المشروع، مثلاً في الدول المتقدمة التي تتمتع بحرية دائمة ومستمرة تسمح بإعطاء أفكار عديدة عن إمكانية خلق مشاريع جديدة تتمتع بالسهولة ضمن النسيج الاقتصادي القائم.

أما في الدول النامية، هذا الأمر صعب رغم الفراغ الذي تتميز به البيئة الاقتصادية واحتياج لكثير من الصناعات والخدمات، وترجع هذه الصعوبة للضعف الجهازي الإنتاجي القائم ونقص الأموال والتجهيزات والمواد الخام والنصف المصنعة واليد العاملة المكونة، كذلك لعدم توفر طلب كافي على منتجات المشروع، سواء كان إنتاجي أو استهلاكي إذن بصفة عامة يمكن تلخيص مراحل المشروع الاستثماري فيما يلي:

1.3 - مرحلة التعرف على المشروع:

خلال هذه المرحلة تقام الدراسة الأولية لفكرة المشروع والتي على أساسها تقام دراسة السوق فهي تعطي الضوء الأخضر للقيام بباقي المراحل وتمويل المشروع حيث حدد بطاقة تعريف المشروع مبدئياً وحدود اختيار مختلف البدائل الممكنة ومحتوياتها بصفة عامة.

2.3 - مرحلة الدراسة الفنية:

وفي هذه المرحلة تحدد بالتفصيل المحتويات التقنية لكل البدائل المختلفة والممكنة للإنشاء المشروع موضوع الدراسة ومدى جدواه من الناحية التقنية والاقتصادية وهي ما تسمى في الغالب الدراسة التقنية الاقتصادية، وفي حالة العكس ينصح بالتخلي عن فكرة المشروع وإعطاء حلول أخرى أكثر ملائمة، أو ينصح بالتخلي تماما عن المشروع لعدم جدواه.

3.3 - مرحلة الدراسة المبدئية:

قد يحدث وان يرفض المشروع الاستثماري بعد الدراسة التفصيلية وهذا لعدة أسباب قد تكون مالية أو فنية أو اقتصادية أو حتى قانونية ونظرا لما تتطلبه الدراسات التفصيلية من جهد ووقت وكلفة عالية فإنه يكون من الأولى أن نقوم بدراسة أولية لفكرة موضوع الاستثمار المقترح وهذا حتى نتجنب الخسائر التي سنتحملها في حالة رفض المشروع بعد الدراسة التفصيلية.

وعليه تهدف الدراسة الابتدائية إلى إعطاء تصورات واضحة للمستثمرين عن المشاريع التي يزعمون الدخول فيها، والتي في ضوء نتائجها سيتخذون القرار إما بالتخلي عن الفكرة موضوع الدراسة أو مواصلة الدراسة التفصيلية وخاصة عندما يبدو أن هناك إمكانية لنجاح المشروع المقترح . (20/ص55-56-57)

خلاصة

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل ذكرنا بأن الاستثمار هو توظيف الأموال في الوقت الحاضر للحصول على عوائد وتدفقات مالية مستقبلية وكما تطرقنا إلى المشروع الاستثماري الذي هو مجموعة من العمليات والنشاطات التي تقوم بها المنشآت من أجل تحقيق عوائد في الزمن القادم ومن ثم يجب على هذه المنشئة القيام بعملية التقييم بهدف اتخاذ القرار الأنسب والذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الإطار العام لدراسة جدوى المشروعات
وعمليات اتخاذ القرار

الفصل الثاني الإطار العام لدراسة جدوى المشروعات وعملية اتخاذ القرار..

تمهيد

المبحث الأول: تقييم المشروعات الاستثمارية وصناعة القرارات الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم القرار الاستثماري الراشد.

المطلب الثاني: أنواع القرارات الاستثمارية.

المطلب الثالث: مراحل دراسة جدوى والتقييم وفق اتخاذ القرار الاستثماري.

المبحث الثاني: مفهوم وتصنيفات المشروعات.

المطلب الأول: مفهوم دراسة جدوى الاقتصادية للمشروعات.

المطلب الثاني: أهمية دراسة جدوى المشروعات.

المطلب الثالث: تصنيفات دراسة الجدوى.

المبحث الثالث: دراسات الجدوى وأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: دراسة جدوى الاقتصادية المبدئية.

المطلب الثاني: دراسة جدوى تفصيلية.

المطلب الثالث: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية.

خلاصة

تمهيد:

إن تطرقنا لموضوع المشاريع الاستثمارية يدفعونا بالضرورة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، بحيث تمكننا هذه الدراسة من معرفة مختلف المراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري، كما أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الإلمام بجميع المعلومات التي تخص المشروع، وتؤكد من أن هذا الأخير سوف يحقق مجموعة من الأهداف الخاصة به من بينها تفادي الفشل وضمان النجاح، وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

١) المبحث الأول: تقييم المشروعات الاستثمارية وصناعة القرارات الاستثمارية.

٢) المبحث الثاني: مفهوم وتصنيفات المشروعات.

٣) المبحث الثالث: دراسات الجدوى وأساليب تقييم مشاريع الاستثمارية.

I. المبحث الأول: تقييم المشاريع الاستثمارية وصناعة القرارات الاستثمارية:

إن قرار الاستثمار يعتبر من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة وأكثرها تأثيرها في نتائجها لكونها تتعلق بنشاطها المستقبلي، كما أن القرار الاستثماري قد يتعلق بأي نوع من الأنواع الاستثمارية فإنه سيتم التركيز على إقامة المشاريع الاستثمارية.

1. المطلب الأول: مفهوم القرار الاستثماري الراشد:

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية القاعدة التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن هنا سيتم التطرق إلى مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه لنصل إلى أنواعه.

1.1 - مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه:

يستند مفهوم قرار الاستثمار إلى مبدأ الرشادة الاقتصادية، حيث من المفترض أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن تدبير والتصرف في الموارد النادرة، أي عملية البحث في كيفية الاستخدام العقلاني أو الأمثل للموارد الاقتصادية والتي يكون لها استخدامات عديدة بحيث نصل إلى توظيفها في النشاط أو المشروع الذي يعطيه أكبر عائد ممكن أخذا بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة.

وأي قرار استثماري ينطوي على عدة خصائص منها:

ü انه قرار غير متكرر، حيث كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.

ü أن قرار الاستثمار هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة للتطلع إلى المستقبل.

ü يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

ü يحيط بالقرار الاستثماري جملة من المشاكل التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أساليب علمية للتعامل معها.

ü يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر. (03/ص22)

2. المطلب الثاني: أنواع القرارات الاستثمارية:

للقرارات الاستثمارية أنواع منها ما يلي:

2.1- قرارات تحديد أوليات الاستثمار:

يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل لما يعود عليه من عائد أو من منفعة خلال فترة زمنية معينة ومن ثم يقوم بترتيب الأوليات، فإذا اعتبرنا أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفصيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل.

2.2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

في هذه الحالة يكون إمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يختلف عن النوع السابق لأن المستثمر هنا عليه أن يقبل البديل الاستثماري والذي اكتملت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

2.3- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن للمستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادليا نشاط آخر ومن هنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، فإننا عندما نختار البديل في نشاط معين نضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

2.4- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

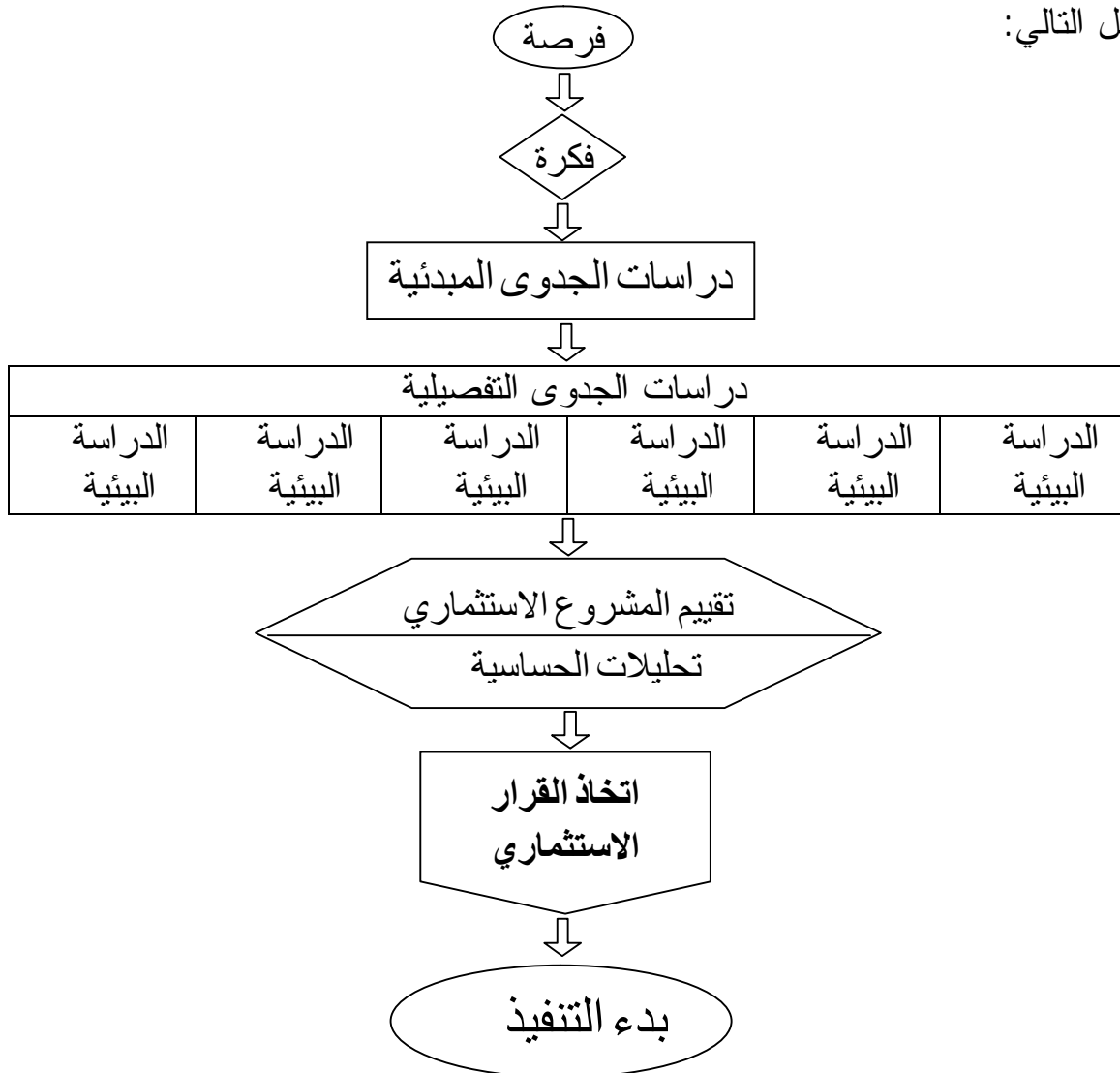
حيث يمكن أن نتخذ القرارات في ظروف التأكد أين تكاد تتعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر، ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وببساطة حيث يكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية كاملة بالمستقبل

وننتأجه، وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطرة.

وهناك قرارات تتم في ظروف عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100 بالمائة حيث تحتاج هذه القرارات إلى خبرة عالية لدراسة جدوى. (03/ص23-24)

3- المطلب الثالث: مراحل دراسة الجدوى وتقييم وفق اتخاذ القرار الاستثماري

تمر عملية صنع و اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات بعدد من المراحل، تحدد كل مرحلة من هذه المراحل ما إذا يمكن الانتقال إلى المرحلة الموالية أم لا، ويمكن التعبير عن تلك المراحل من خلال الشكل التالي:



مراحل دراسات الجدوى لاتخاذ القرار الاستثماري

(الشكل 5/ص39)

يلاحظ من الشكل أن عملية اتخاذ القرار الاستثماري تمر على عدة مراحل، و هي:

1.3- المرحلة الأولى: تبدأ بوجود فرصة استثمارية تلوح للمستثمر في مجال

معين في

أحد القطاعات الاقتصادية المتنوعة التي يضمها النشاط الاقتصادي، ويمكن النقاط هذه الفرصة الاستثمارية من مصادر عديدة، يمكن أن تصنف إلى نوعين من المصادر:

1.1.3- المصادر الخارجية : وهي بدورها تضم عدة مصادر وطرق يمكن

الحصول عن طريقها على الفرص الاستثمارية، يمكن ذكرها فيما يلي:

أ خطة التنمية.

أ متابعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

أ تحليل قوائم الواردات.

أ تجميع رغبات العملاء واقتراحات منتجي الآلات.

أ تحليل تصرفات المنافسين.

أ متابعة التطور التكنولوجي في ظل العولمة.

2.1.3- المصادر الداخلية : هذه المصادر تخص النشاط الذي يقوم

به المستثمر نفسه، فإذا كان لديه مشروع قائم فقد تظهر له فرصة استثمارية تكون لها علاقة تكاملية أو تبادلية مع النشاط الذي يقوم به هذا المستثمر، كما قد تكون هذه الفرصة مستقلة عن النشاط الذي يقوم به المستثمر لكن المهم أن هذه الفرصة ستساهم في تعظيم مكاسب النشاط الرئيسي الذي يقوم به المستثمر.

2.3- المرحلة الثانية : عندما يجد المستثمر أن هناك جدوى من هذه الفرصة

فانه يتحول إلى هذه المرحلة، حيث تخضع هذه الفرصة للتفكير فتنحول إلى الفكرة جديرة بالبحث والدراسة، وذلك من خلال تحليل المعلومات التي تم تجميعها من المصادر الخارجية والداخلية، فيحدث نوع من الاقتناع بجدوى تلك الفكرة الاستثمارية وفي هذه المرحلة يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة.

3.3- المرحلة الثالثة: يقوم المستثمر في هذه المرحلة بإجراء دراسة الجدوى المبدئية للمشروع و التي يمكن أن يطلق عليها اسم :مرحلة جس النبض، لأن المستثمر سيقدر في هذه المرحلة ما إذا كان سينطلق في تنفيذ المشروع فيقوم بدراسات الجدوى التفصيلية للمشروع أم أنه لن يقوم بالمشروع .

4.3- المرحلة الرابعة: إذا كانت نتيجة الدراسة المبدئية بالموافقة لتنفيذ المشروع فإن المشروع سيتحول إلى دراسات الجدوى التفصيلية التي تنقسم إلى:

À دراسات الجدوى البيئية.

À دراسات الجدوى القانونية.

À دراسات الجدوى التسويقية.

À دراسات الجدوى الفنية.

À دراسات الجدوى المالية.

À دراسات الجدوى الاجتماعية .

5.3- المرحلة الخامسة: إذا كانت نتيجة دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع تقضي بأن هناك جدوى من هذا المشروع يتم الانتقال إلى هذه المرحلة، والتي تنطوي على تطبيق مجموعة من المعايير للحكم على مدى ربحية المشروع، ويطلق على هذه المعايير اسم :معايير تقييم المشروعات أو معايير تقييم الاستثمارات.

كما تحتوي هذه المرحلة على ما يسمى :بتحليلات الحساسية التي تجرى لاختبار قدرة المشروع على استيعاب التغيرات التي تحدث لبعض العناصر المؤثرة في اقتصاديات هذا المشروع.

6.3- المرحلة السادسة: تتمثل هذه المرحلة في اتخاذ القرار الاستثماري، ويتم الانتقال إلى هذه المرحلة بعد الانتهاء من تحليلات الحساسية بصورة ايجابية صافية.

7.3- المرحلة السابعة: هذه المرحلة تمثل مرحلة الانطلاق في تنفيذ المشروع، واتخاذ إجراءات الإنشاء والتأسيس وإجراء تجارب بدء التشغيل وتوفير جانب من

رأس المال العامل يكفي للبدا في التشغيل لدورة واحدة من دورات نشاط المشروع على الأقل . (09/ص37)

II- المبحث الثاني : مفهوم و تصنيفات المشروعات :

إن الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الأعمال تعني دراسة وتحليل الجوانب التي ترتبط بإقامة المشروعات, وقبل البدء بها, من اجل تحديد ما تحققه من عوائد أو منافع وما يتم تحمله من تكاليف من اجل إقامتها لتحقيق أهدافها, سواء كانت مشروعات خاصة أو عامة, وباستخدام المعايير المناسبة لكل منها.

1. المطلب الأول: مفهوم دراسة جدوى الاقتصادية للمشروعات:

يمكن القول أن دراسات الجدوى الاقتصادية، ما هي إلا عبارة عن تلك الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي قد تكون أما بشكل دراسات أولية أو من نوع الدراسات التفصيلية، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.

ولكون هذه الدراسات ما هي إلا وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري، لذا لا بد إن تتصف تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية. (11/ص40)

2. المطلب الثاني: أهمية دراسة جدوى المشروعات:

وتبرز أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الأعمال نتيجة لأسباب عديدة وأساسية، والتي منها ما يلي:

U تكمن أهمية النشاطات التي تؤديها مشروعات الأعمال في توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد والمجتمع، والاقتصاد ككل.

U تبرز أهمية دراسات وتحليل الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الأعمال التي تؤدي النشاطات الاقتصادية، في كونها تتضمن كافة الجوانب التي ترتبط بتوفير قدر مقبول من درجة التأكد في اتخاذ القرار الخاص بإقامة هذه المشروعات.

U إن الواقع الفعلي لممارسة مشروعات الأعمال يؤكد الأهمية الحاسمة لدراسات وتحليل جدوى للقيام بهذه المشروعات قبل إقامتها, والبدء بتنفيذها وتشغيلها.

U أن أهمية تحليل ودراسة الجدوى وتقييم المشروعات تبرز بشكل واضح وحاسم في الدول النامية خصوصا, نظرا لان إقامة المشروعات, وبالذات في الوقت الحاضر يتطلب استخدام موارد ضخمة في ظل الحجم الكبيرة لهذه المشروعات حاليا. (10/ص40-41-42)

3. المطلب الثالث: تصنيفات دراسة الجدوى:

يمكن تصنيف المشروعات الاستثمارية من وجهات نظر متعددة, لعل أبرزها تقسيم المشروعات حسب أثرها على طاقة المنشأة, او حسب علاقات الارتباط الاقتصادي فيما بين بعضها البعض.

3.1. تصنيف المشروعات الاستثمارية حسب تأثيرها على طاقة المنشأة:

3.1.1. مشروعات استثمارية جديدة:

وذلك في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري لم يسبق ممارسته من قبل, أو في حالة الرغبة في التغلغل في أسواق جديدة محلية أو أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.

3.1.2. مشروعات التوسع الاستثماري:

وهي تتميز عن المشروعات الجديدة, في أنها تمثل امتداد صناعيا او خديما لمنشأة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج التي تنتجه المصانع القائمة للمستثمر.

3.1.3 - مشروعات الإحلال الرأسمالي:

كما في حالة إحلال الآلات في مصنع ما بالآلات جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا, أو إحلال آلات حالية أصابها القدم بالآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية تقوم بنفس العمل الذي تقوم به الآلات القديمة.

4.1.3- مشروعات التطور التكنولوجي:

حيث تهدف إلى تحسين اقتصاديات التشغيل مثل مشروعات إحلال الطرق الآلية وأنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج المستخدمة في منشأة قائمة, أو مشروعات تغيير خلطات المنتجات أو تغيير خامات الإنتاج بأخرى أفضل منها.

2.3- حسب علاقة الارتباط وعدم الارتباط الاقتصادي بين المشروعات الاستثمارية:

حيث يتعين إن يؤخذ في الحسبان علاقة الارتباط وعدم لارتباط الاقتصادي التي توجد بين اقتصاديات المشروعات الاستثمارية فيكون المشروع الاستثماري غير مرتبط من الناحية الاقتصادية عن مشروع آخر عند توفر شرطين هما:

☞ إذا كان من الممكن تنفيذ ذلك المشروع بعض النظر عن تنفيذ أو عدم تنفيذ المشروع الآخر, فإذا كان لدى المنشأة قطعة ارض وتريد المفاضلة بين إقامة استراحة عليها للعاملين أو بناء معمل للأبحاث, هنا يكون من المستحيل فنيا تنفيذ المشروعين معا في نفس الوقت على قطعة الأرض الواحدة, ولذلك فهما غير مستقلين فنيا.

☞ إذا كانت الفوائد المتوقعة من ذلك المشروع لا تتأثر بقيمة قبول أو رفض المشروع الاستثماري الآخر.

فإذا لم يتوافر هذين الشرطين في المشروعين الاستثماريين فهما غير مستقلين اقتصاديا, بمعنى أن احدهما مرتبطا بالآخر, وعلاقة التبعية التي يمكن ان توجد بين مشروعين يمكن أن تأخذ عدة صور مختلفة هي:

1.2.3- أن يكون المشروع مكملا للمشروع الآخر:

وذلك إذا كان تنفيذ المشروع الاستثماري سوف يترتب عليه زيادة المنافع المتوقعة من المشروع الآخر عن طريق زيادة إيراداته أو تخفيض تكاليفه.

2.2.3- أن يكون المشروع لاستثماري ضروريا وحتميا لتنفيذ المشروع**الاستثماري الآخر:**

وذلك إذا كان من المستحيل فنيا تنفيذ المشروع الأول بدون تنفيذ المشروع الآخر، أو إذا كان احد المشروعات لن تظهر فوائده إلا إذا نفذ معه المشروع الآخر بعبارة أخرى أن قبول احد المشروعات يعتمد على القبول المسبق لمشروع آخر، فقبول المشروع الأخير مشروط بقبول المشروع الأول.

3.2.3- ان يكون المشروع الاستثماري متنافسا ماليا مع مشروع**استثماري آخر:**

ويكون ذلك إذا كان احد المشروعات الاستثمارية منافسا للمشروع الاستثماري الآخر، وذلك يحدث في الموقف الذي فيه يكون تنفيذ احد المشروعات سوف يترتب عليه نقص المنافع المتوقعة من المشروع الآخر.

4.2.3- أن يكون المشروع الاستثماري منافيا وماعا للمشروع**الاستثماري الآخر:**

ويكون ذلك عندما يكون قبول احد المشروعات الاستثمارية سوف يترتب عليه اختفاء الفوائد المتوقعة من المشروع الآخر واستحالة تنفيذ المشروع الأول من الناحية الفنية. (01/ص7-9)

III. المبحث الثالث: دراسات الجدوى وأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية :

إن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات تبررها العديد من العوامل فهي تساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد استثمارها.

1. المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية المبدئية:

1.1- مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية المبدئية:

يمكن أن تعرف دراسات الجدوى المبدئية بأنها عبارة عن "دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي يمكن من خلالها التواصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً."

هذا يعني أن دراسات الجدوى الأولية، ما هي إلا وسيلة يمكن من خلالها معرفة مدى جدوى المشروع المقترح اقتصادياً.

بصورة عامة، يمكن القول، إن دراسات الجدوى الأولية، ما هي إلا عبارة عن دراسات مبسطة ومركزة في آن واحد، والتي يمكن من خلالها التواصل إلى إجابات حول بعض الأسئلة عن المشروع المقترح، مثلاً ما هي الكلفة الإجمالية للمشروع المقترح، وما هو حجم العوائد المتوقعة، ما هي المنتجات الممكن إنتاجها، كم الحاجة للقوى العاملة وما هي أجورها، ما هي المواقع البديلة للمشروع المقترح، وما هو الوقت اللازم لتنفيذ المشروع... الخ، وهذه الدراسات، تهدف أساساً إلى إعطاء فكرة أولية عن المشروع المقترح. (11/ص42-43-44)

2. المطلب الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية:

1.2- مفهوم دراسات الجدوى التفصيلية:

يمكن أن يعرف هذا النوع من الدراسات، بأنها عبارة عن "دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولاً منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها، إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو تأجيله أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ"

لذا يمكن القول، أن دراسات الجدوى التفصيلية تصبح ضرورة لا بد منها، كما تعتبر احد مقومات القرار الاستثماري الناجح، وتزداد أهمية مثل هذه الدراسات وبخاصة للمشروعات الكبيرة التي يتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة.

من ناحية أخرى يمكن القول، أنه حتى إذا كانت نتائج الدراسة الأولية إيجابية ومشجعة، فلا يمكن الاعتماد عليها في تبني قرار استثماري، نظرا لأن مثل تلك الدراسات تنحصر مهمتها في توضيح الخطوط العامة، وبذلك فإنها لا تعطي صورة واضحة ودقيقة عن كافة جوانب المشروع المقترح لكنها يمكن أن تعتبر بمثابة الخطوة الأولى التي يمكن أن تبني عليها الدراسات التفصيلية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول، أن كل من دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية، ما هي إلا دراسات متكاملة ومتتالية، وليست معوضة، أي لا يمكن إلا الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلا عن الدراسة الأخرى، وان كلاهما تهدفان في الوصول إلى قرار استثماري ناجح يضمن مستوى معين من الأمان وتساعد في تخفيف درجة المخاطرة، كما تهدف إلى اختيار فرصة استثمارية مناسبة من بين عدة فرص مقترحة واستنادا إلى أسس علمية. (11/ص45)

2.2- دراسات الجدوى الفنية والهندسية للمشروع الاستثماري:

تهتم دراسة الجدوى الفنية باستخدام عناصر البحث العلمي والتكنولوجي للدراسة تقرير إمكانية تنفيذ النتائج التسويقية من الناحية التكنولوجية، وترجع أهمية تلك الدراسة إلى أهميتها في تحديد ماهية الدراسات التالية للمشروع الاستثماري، وأيضا الدراسة التسويقية التي سبقتها، وقد تكون النتائج الهندسية والتكنولوجية هي الفكرة التسويقية في أساسها، كما تتحدد الدراسة الاقتصادية والمالية على نتائج تلك الدراسة.

بصفة عامة تشمل الدراسة الفنية تقدير حجم الإنتاج، وحجم المشروع والتصميم الداخلي للمشروع، وتقرير الاستثمارات اللازمة للمشروع، العمالة والتسهيلات المطلوبة، وتقرير الاستثمارات اللازمة للمشروع، وتغطي محتويات دراسات الجدوى الفنية والهندسية عادة الجوانب التالية:

1.2.2 - اختبار التكنولوجيا:

حيث يتم دراسة الجوانب التالية:

- x ما هي بدائل التكنولوجيا المتاحة للإنتاج السلع المطلوبة.
- x وصف البديل التكنولوجي المختار، وأسباب تفصيلها على البدائل الأخرى (خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا كثيفة العمالة المناسبة للبلاد كثيفة السكان، والتكنولوجيا كثيفة رأس المال الدول الأخرى المستوردة للعمالة).
- x الحصول على الوسيلة المقترحة للحصول على البديل التكنولوجي المختار مثل حقوق الترخيص بالإنتاج، الشراء، مشروع مشترك، والمصادر المتاحة للحصول عليها.
- x التكاليف التقديرية للبديل التكنولوجي المختار، مصنفة إلى تكاليف استثمارية (في حال شرائها) وتكاليف إنتاج (في حال دفع أقساط سنوية ثابتة كبراءة الاختراع أو ترخيص).

2.2.2 - الماكينات والمعدات:

حيث يتم الاهتمام بمراعاة الآتي:

- v تصنيف الماكينات والمعدات المطلوبة إلى إنتاجية، مساعدة خدمية، قطع غيار، آلات قطع، ووضع قائمة بالبدائل المتاحة.
- v اختيار البديل الأمثل للماكينات والمعدات، وتفسير أسباب الاختيار. ثم وضع قائمة بالماكينات والمعدات المختارة توضح العدد، النوع، المواصفات، الطاقة الإنتاجية، والمصادر المحلية والأجنبية وإمكانية التصنيع المحلي لها.
- v الفترة التقديرية للحصول عليها من مصادر المحلية والأجنبية اخذين في الاعتبار المهلة بين الطلب، التوريد، التخليص من الجمارك، الاستلام والنقل إلى الموقع.
- v التكاليف التقديرية للماكينات والمعدات مصنفة إلى استثمارية، إنتاج مساعدة خدمات، مخزون أولى وقطع غيار، ومصنفة أيضا إلى عمالات محلية أو أجنبية.

3.2.2 - تصميم المصنع:

حيث يتم دراسة الجوانب التالية:

? تصميم خريطة لموقع المصنع, توضح الأقسام الرئيسية, المخازن, الإدارة, إمكانية التوسع في المستقبل, وربط الموقع بنظم النقل المتاحة.

? وضع خرائط سير العمليات للمنتج أو المنتجات المطلوبة.

? وصف العمليات الإنشائية المطلوبة للمشروع, مدى توافر المقاولين المحليين وكذلك مواد البناء, وأي شروط أو قيود في هذا الصدد (مثل ضرورة الحصول على تصريح لشراء مواد البناء من الإنتاج المحلي بأسعار مدعومة في بعض الدول).

? وضع تصميمات مبدئية للأعمال الإنشائية واللازمة لإجراء حسابات الكميات, وكذلك المواصفات اللازمة لها.

? أي مشاكل إنشائية ذات طبيعة خاصة مثل الظروف الجوية أو طبيعة التربة, والتي قد تؤثر على البرامج الزمنية للإنشاءات.

? وضع خطة لتنفيذ التصميم المقترح, وتوضيح البرنامج الزمني للإنشاءات والعمال الهندسية, التركيب, والاختبارات المطلوبة (ويفضل استخدام تكتيك شبكات الأعمال لخطة التنفيذ)

? في حالة عدم إسناد الأعمال الإنشائية لمقاول واعتبارها ضمن أنشطة المشروع, ما مدى توافر مواد البناء ومعدات الإنشاء محليا, وما هو مطلوب استيراده من الخارج.

? التكاليف التقديرية لتصميم المصنع مقسمة إلى تكاليف استثمارية, إعداد وتطوير الموقع, المباني والأعمال الإنشائية الخاصة, وتصنيفها إلى عمالات محلية وأجنبية.

4.2.2 - الموقع:

تحدد مساحة قطعة الأرض المطلوبة وموقعها من قبل الجهات الحكومية المعنية في بعض الدول, خاصة تلك الدول التي يتوافر فيها مناطق أو مدن صناعية أو

سياحية، وفي دول أخرى يتحتم على المستثمر الصناعي أو السياحي تدبير الأرض اللازمة له بنفسه، وفي كلتا الحالتين يجب تحديد أهم الخصائص المطلوب توافرها في الموقع، كما أن تقدير التكاليف من ناحية أخرى يحتم إجراء دراسة للموقع في دراسة الجدوى، والعناصر المطلوب دراستها فيما يتعلق بالموقع هي كالتالي:

✓ تحديد المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في الموقع المطلوب، وتحديد البدائل المتاحة التي تفي بهذه المتطلبات.

✓ اختيار الموقع الأمثل مع توضيح دوافع الاختيار، ويفضل استخدام مصفوفة لاختيار تتضمن المواقع المتاحة وعناصر التقييم الاقتصادية والاجتماعية مثل تكلفة الأرض وخصائص تربتها، بعد الموقع عن مصادر الخدمات والأسواق ووسائل النقل المتاحة ومدى توافر الهياكل الأساسية والخدمات والعمالة.... الخ.

✓ تقدير التكاليف الاستثمارية مثل الأرض، الضرائب، مصروفات قانونية، تعويضات حق استغلال الأرض، وتكاليف الإنتاج وهي الإقساط السنوية مثل الإيجار.

5.2.2 - المواد والمدخلات :

يجب ان يؤخذ في الاعتبار دراسة ما يلي:

- تصنيف المواد والمدخلات المطلوبة للإنتاج إلى: مواد مصنعة (وسيلة) مواد نصف مجمله، مواد مساعده امداد الصنع، الخدمات.
- تحديد خصائص ومواصفات المواد والمخالات، على أن تتضمن: الكميات، خصائص، الجودة، مصادرها المحلية والأجنبية، مدى سهولة أو صعوبة الحصول عليها، سعر الوحدة.
- وضع برنامج الإمداد لهذه المواد والمدخلات أخذاً في الاعتبار العناصر المؤثرة عليه مثل: برنامج الإنتاج، مدى إتاحة الإمدادات وخصائصها، الفاقد، الإحلال والظروف المحلية، على ان يحدد هذا البرنامج لكل عنصر من المواد والمدخلات.
- برنامج الإمدادات الكمية، مصادر الإمداد، وقت التوريد، طاقة التخزين ومقاييسها.

- تقدير التكاليف السنوية للمواد والمدخلات طبقاً للتصنيف السابق لها، مع تحليلها إلى عملات محلية وأجنبية.

6.2.2 - الهياكل الأساسية والمرافق والخدمات :

يجب دراسة الأمور التالية:

- x يجب تحديد ما هو متوافر في الموقع وما هو مطلوب توفيره بالنسبة للهياكل الأساسية والمرافق والخدمات، وما إذا هناك مساعدات من قبل الدولة في هذا الشأن، وفي حالة ضرورة إنشاء مرافق جديدة.
- x تحديد ما هو الوقت اللازم لذلك وتأثير ذلك على خطة تنفيذ المشروع، وهذه الهياكل والخدمات هي:

- خدمات النقل المواصلات (الطرق، وسائل النقل المختلفة، الموانئ والمطارات)
- متطلبات المشروع من الطاقة (الكهرباء، الغاز، الوقود) ومعدلات الاستهلاك السنوي لها.
- نظام الإمدادات المالية (مياه عذبة، مياه تبريد وما إذا كانت هناك حاجة لمعالجتها بهدف تحسين جودتها.
- نظام الصرف الصحي.
- الإسكان والخدمات الاجتماعية، الثقافية، الطبية... الخ.
- تقدير التكاليف في كل حالة، وتقسيمها إلى تكاليف رأسمالية أو إنتاجية.

7.2.2 - القوى العاملة:

يجب تحديد ودراسة ما يلي:

- عدد العمال والفنيين المطلوبين للمشروع، مصنفين طبقاً لمستوى المهارة والأشرف، والى عمالة إنتاجية مباشرة وغير مباشرة.
- مدى توافر هذه العمالة في سوق العمل المحلي، وفي حالة عدم توافرها، ما هي المصادر العربية والأجنبية لتوافرها.

- خطة التدريب والتأهيل المطلوبة لإعداد العمال المطلوبين, سواء كان تدريبا محليا أو خارجيا, وتكلفته في كل حاله.

- تقدير الكلفة السنوية للقوى العاملة طبقا للطاقة الإنتاجية.

8.2.2 - التنظيم والإدارة:

يتعين أن يؤخذ في الحسبان ما يلي:

U وصف التنظيم المقترح لإدارة المشروع وتحديد أهدافه, ووضع خريطة لهيكلة التنظيمي.

U احتياجات المشروع من الكفاءات الإدارية والفنية من حيث العدد, والكفاءة, المؤهلات والخبرة, وذلك بالنسبة لمختلف المستويات الإشرافية للمشروع.

U مواصفات وشروط شغل الوظائف الإدارية القيادية (الإدارية العليا).

U مدى توافر هذه الكفاءات محليا, مصادر استجلابها في حالة عدم توفرها محليا.

U خطط التوظيف والتدريب وإحلال الكفاءات الوافدة بكفاءات وطنية.

U تقدير التكاليف السنوية للإداريين والفنيين.

9.2.2 - خطط تنفيذ المشروع:

حيث يتعين احتواء دراسة الجدوى على خطة وبرنامج زمني لتنفيذ المشروع في مراحل مختلفة مثل التفاوض, التعاقد, تصميم المشروع, الإنشاءات وتجارب بدء التشغيل, ولما كان الالتزام بالوقت بشكل عام ومن قبل المقاولين المحليين بشكل خاص, لا ينال الاهتمام الكافي بوجه عام, ومن ثم يتأخر التنفيذ لكثير من المشروعات, من ناحية أخرى فان هناك بعض المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية تربط بين صرف القرض ومراحل التنفيذ, لذلك فان وضع خطة وجدول زمني لتنفيذ المشروع يجب أن ينال اهتمام القائمين بدراسة الجدوى على وجه العموم.

وتتلخص خطة التنفيذ في تقسيم المشروع إلى مراحل تنفيذية, وتقنيت كل مرحلة إلى مجموعة من الأنشطة, ثم تقدير الوقت اللازم لإنهاء كل نشاط وتتابع الأنشطة, بعد ذلك يمكن استخدام احد أساليب الجدولة الزمنية مثل تكنيك تحليل شبكات الأعمال

لوضع خطة التنفيذ للمشروع، مع تحديد المسار الحرج له، والوقت المطلوب لإنهائه
(01/ص24-25)

3.2- دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية

يتم دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية بهدف قياس الربحية الخاصة أو المنفعة النسبية التي يحققها ذلك المشروع للمستثمرين فيها، دون النظر لآثار تلك الربحية الذاتية على ربحية المشروعات الأخرى.

وتعتمد دراسة الجدوى المالية على مجموعة من البيانات والمعلومات لأوجه التكاليف المختلفة في المشروع، ومصادر تلك المعلومات مستقاة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسات الجدوى التسويقية والفنية والهندسية والتكنولوجية، حيث يتم تحليلها وتبويبها في قوائم مالية تعرف بالقوائم المالية التقديرية، والتي تتوقف عددها وأنواعها ومكوناتها على عدد من العوامل التي تعتمد على احتياجات المشروع ذاته من تلك القوائم.

بصفة عامة تغطي دراسات الجدوى المرتبطة بالجوانب المالية ما يلي:

1.3.2- إجمالي التكاليف الاستثمارية:

وهي تتكون من البنود التالية:

لَا الأصول الثابتة: - الأرض وإعداد الموقع - المباني

والإنشاءات - الماكينات والمعدات - أصول ثابتة أخرى.

لَا مصروفات التأسيس: التراخيص وبراءة الاختراع -

مصروفات إعداد الدراسات والخدمات الاستشارية -

مصروفات تجارب بدء التشغيل - مصروفات تأسيسه أخرى.

لَا صافي رأس المال العامل:

ويعبر عن الأصول المتداولة مطروح منها الخصوم

المتداولة.

لَا الأصول المتداولة وبنودها:

- النقدية.

- حسابات المدينين.

-المخزونات من الخامات والمنتجات وقطع الغيار.

Y الخصوم المتداولة:

-حسابات الدائنين.

2.3.2 - هيكل رأس المال:

Y الاستثمارات: - الاستثمارات المبدئية (الأصلية).

-الفوائد خلال فترة الإنشاء.

Y التمويل: -المساهمات (مالية أو أجنبية) - القروض بأنواعها

(محلية وأجنبية). -تسهيلات ائتمانية وموردين (محلية

وأجنبية)

3.3.2 - تكاليف الإنتاج: -المواد والمدخلات -العمالة المباشرة.

-العمالة الإشرافية أو الغير مباشرة -مصروفات إدارية وعامة

-تكاليف التسويق - الفوائد والاهتلاك.

4.3.2 - التحليل المالي:

حساب مؤشرات الربحية التجارية للمشروع مثل:

- صافي القيمة الحالية. -معدل العائد الداخلي. -فترة الاسترداد.

- معدل العائد البسيط. -تحليل نقطة التعادل. -تحليل الحساسية.

وتستهدف دراسة الجدوى المالية إلى تحقيق غايتين عن طريق إعداد القوائم

المالية التقديرية أوالموازنات الرأسمالية هما: الأولى تتمثل في المساهمة في

عملية التخطيط من اختيار البديل أو البدائل الاستثمارية المثلى، أما الثانية

فتنصب على الرقابة على تنفيذ الاستثمار ذاته والمتابعة بالمقارنة بين

النفقات الاستثمارية المنفقة بالفعل ونظيره المقدر بالموازنة.

وعلى الرغم من أن إجراءات دراسة الجدوى المالية وإعداد الموازنة

الرأسمالية قد تختلف فيما بين المنشآت في التطبيق العملي. إلا انه هناك عدة

أنشطة يتعين القيام بها هي:

٥ تحديد المشروعات الاستثمارية:

إن تأثير الإنفاق الاستثماري على المنشأة يتطلب ولا شك التحليل المنهجي لبدائل الاستثمار التي عادة ما تكون أكبر بكثير مما تملكه المنشأة من أموال متاحة يمكن استثمارها، وتتمثل أول خطوات إعداد الموازنة الرأسمالية في تحديد المشروعات التي يتم وضعها وإعدادها بواسطة أقسام وإدارات التنظيم المختلفة على سبيل المثال اقتراح شراء حسابات إلكترونية حديثة من الإدارة العليا بهدف تشغيل المعلومات بالشكل الذي يحقق مزيداً من الترشيح للقرارات الإدارية المختلفة، أما اقتراحات من إدارة الإنتاج لإحلال الآلات ومعدات جديدة بدلاً من الآلات والمعدات والقديمة التي أصبحت مستهلكة ومتقدمة ويتطلب صيان متكررة.

وبتجميع كافة المقترحات الاستثمارية تتكون من مجموعة الاستثمارات المطلوبة والتي تختار الإدارة منها البرنامج الاستثماري الأمثل وهو يشير إلى تجميع المشروعات الاستثمارية المتعلقة بنشاط معين في المنشأة سواء الإنتاجي أو التسويقي... الخ، وبتجميع البرامج الاستثمارية لمختلف الأنشطة في المنشأة والتنسيق بينهما في ضوء أهدافه والأموال المتاحة للاستثمار ومصادر التمويل يتم تكوين الموازنة التخطيطية الاستثمارية.

٥ تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمشروعات الاستثمارية:

ربما ليس هناك نشئ أكثر أهمية عند تقييم المشروعات الاستثمارية من التقديرات الموثوق فيها للتكاليف والعوائد التي سوف تتحقق عند اتخاذ القرار، بالإضافة إلى العمر الاقتصادي المتوقع لتلك المقترحات الاستثمارية البديلة، وهذا يعود إلى أن جميع الإجراءات التالية الخاصة بترتيب أو المفاضلة بين البدائل الاستثمارية تتوقف على البيانات المقدرة أو المخلات والتي قامت عليها عملية التقييم، وعلى هذا الأساس فإن

الخطوة الأولى في تقييم المشروع الاستثماري تتمثل في عملية إعداد التنبؤات والتقديرات المتعلقة ببيانات المدخلات اللازمة والتي تؤثر في قيمة المشروع الاستثماري، ويمكن القول بان المعلومات الضرورية تشتمل على:

- أ. بيانات تتعلق بتحديد الإيرادات
- ب. بيانات تتعلق بتحديد تكاليف التشغيل
- ج. بيانات تتعلق بتحديد التكاليف الاستثمارية:

٥ تقييم المشروع الاستثماري:

يجب أن يتم تقييم المشروعات الاستثمارية بشكل منهجي ونظامي حيث يتعين قياس تكاليف ومنافع كل مشروع تمهيدا لقبول أفضلها، ويتم ذلك في ضوء الموازنة بين معدل العائد المطلوب ومعدل العائد المتوقع.

أ- معدل العائد المطلوب:

ويشير مصطلح معدل العائد المطلوب بصفة عامة إلى معدل الخصم الملائم، وجدير الذكر فإنه يمكن استخدام عدة تعبيرات أخرى للإشارة إلى ذلك المعدل مثل الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول أو معدل القطع أو المعدل الذي ترغب الإدارة في تحقيقه والحصول عليه.

ب- معدل العائد المتوقع:

حيث تقوم عملية تقييم المشروعات الاستثمارية على مبداهام هو انتاجية راس المال والتي يتم قياسها باستخدام معدل العائد المتوقع الحصول عليه خلال فترة زمنية مقبلة ولا يمكن حساب معدل العائد بشكل حقيقي الا اذا اخذ في الحسبان الوقت الذي حدث فيه انفاق المبالغ الاستثمارية المبدئية، والوقت الذي تم فيه الحصول على العوائد الناتجة والمتولدة من المشروع.

٥ الرقابة وإعادة تقييم المشروعات الاستثمارية:

ان كافة تقديرات المشروعات الاستثمارية تتضمن قدرا كبيرا من المخاطر وعدم التأكد، ومن ثم فان اتخاذ قرار في ظل عدم التأكد لا

يمكن ان يتخذ فقط بناء على العوائد المتوقعة او المتوسط الحسابي للعوائد وذلك استنادا الى ان القيمة المتوقعة او المتوسطة ليس الا متوسط مرجح لما ينتظر ان يتحقق مستقبلا.

وعندما يتم دراسة المخاطرة بالإضافة إلى العائد المتوقع من المقترحات الاستثمارية فمعنى ذلك ان متخذ القرار يواجه ما يسمى بالمفاضلة او الموازنة بين المخاطر والعائد, ومن ثم فلا بد ان يكون لدى الإدارة قائمة بمقاييس المخاطر والعائد عند تقييم المقترحات الاستثمارية.

ولا شك ان الرقابة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية ومتابعتها واعادة تقييمها يعتبر مفيدا من طريقتين, اولها ان دقة التقديرات الماضية قد تكون مفيدة عند اعداد التقديرات الجديدة او عند تعديل دقة المقترحات الجديدة, وثانيهما مقارنة مشروعات التشغيل الحالية ببدائل استثمارية اخرى, حيث على سبيل المثال قد يتضح من تلك المقارنة انه من الافضل تصفية مشروع استثماري والتخلي عنه, او بالاحرى اصل قائم وتجريده واستثمار ما يترتب ذلك من اموال في مشروع استثماري جديد اخر, ويطلق على النظام المنهجي لتقييم امكانية تصفية مشروع او اصل حالي في التشغيل ما يعرف بتحليل وتقييم تصفية المشروع والتخلي عنه. (01/ص 27-28)

3. المطلب الثالث: أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية:

1.3- معايير المفاضلة في حالة التأكد:

في حالة التأكد يمتاز القرار بغياب عنصر المخاطرة أي أننا نفترض توفر معلومات كاملة ودقيقة عن العالم الخارجي للمؤسسة ولتقييم المشاريع الاستثمارية في هذه الحالة نستخدم عدة معايير منها:

ü معيار فترة الاسترداد المستحدثة.

ü معيار صافي القيمة الحالية.

ü معيار مؤشر الربحية.

\bar{u} معيار معدل العائد الداخلي.

1.1.3 - معيار فترة الاسترداد المستحدثة:

تتمثل فترة الاسترداد في "عدد السنوات المطلوبة لاستعادة قيمة الاستثمار الأصلي وتحسب هذه الفترة وفق الصيغة التالية :

$$DR = \frac{\sum_{i=1}^T Ncf_i(1+K)^{-i}}{I_0}$$

n: الذي يحقق :
 حيث: n ينتمي إلى [1، T]
 DR: فترة الاسترداد
 Ncf_i: التدفقات النقدية السنوية
 I₀: تكلفة الاستثمار الأولي
 K: معدل الاستحداث

بالرغم من أن المعيار يمتاز بالبساطة والسهولة في الحساب والفهم والسرعة في الإجابة بالإضافة إلى أنه يستعمل كخطوة أولى في عملية التقييم مما يسمح باستبعاد المشاريع التي تفوق مدتها المدة المطلوبة في المؤسسة ويعطينا تقييم حدي للمخاطرة) كلما كانت فترة الاسترجاع كبيرة كلما كانت المخاطرة كبيرة (إلا أن هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المحققة بعد فترة الاسترداد من ناحية، ويعطي أفضلية للمشاريع التي تحقق تدفقات نقدية سريعة من ناحية أخرى

2.1.3 - معيار صافي القيمة الحالية: (VAN)

يعبر معيار صافي القيمة الحالية عن الفرق بين صافي التدفقات النقدية المستحدثة والاستثمار الأولى ، حيث يتم استخدام معدل تكلفة رأس المال كمعدل استحداث وفق الصيغة التالية:

$$VAN = -I_0 + \sum_{i=0}^N Ncf_i(1 + K)^{-i}$$

حيث:

VAN: صافي القيمة الحالية.

K: معدل تكلفة رأس المال.

Ncfi: صافي التدفق السنوي لسنة i.

يعتبر معيار صافي القيمة الحالية أكثر المعايير أهمية وموضوعية حيث يتضمن الخصائص التالية:

- يأخذ بعين الاعتبار كل التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع.

- استحداث التدفقات النقدية بمعدل يساوي معدل تكلفة رأس المال.

ومن بين الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة تحديد معدل تكلفة رأس المال بدقة.

- يركز هذا المعيار على العائد الاقتصادي ويهمل الاعتبارات الغير مالية (استقرار العاملين مثلا).

- عدم معالجته لظروف المخاطرة وعدم التأكد وافتراضه حالة التأكد التي تعد بعيدة عن الواقع الاقتصادي.

- قد يؤدي استخدام هذا المعيار ألى قرارات خاطئة في حالة اختلاف في أعمار المشاريع أو عدم تساوي تكلفة الاستثمار الحالي.

والقرار وفق هذا المعيار يكون باختيار المشاريع التي تحقق VAN موجبة إذا كانت المشاريع مستقلة وباختيار المشروع الذي يحقق أكبر VAN في حالة مشاريع متنافية.

3.1.3- معيار مؤشر الربحية:

يتمثل هذا المعيار في حساب النسبة بين صافي التدفقات النقدية وتكلفة الاستثمار الأولى، أي أنه يقيس لنا مردودية كل دينار مستثمر، ويتم حساب هذا المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$IP = \frac{\sum_{i=1}^n Ncfi(1+k)^{-i}}{IO} = 1 + \frac{VAN}{IO}$$

حيث:

IP: مؤشر الربحية.

وحسب هذا المعيار يتم اختيار المشاريع التي لها مؤشر ربحية أكبر من الواحد إذا كانت المشاريع مستقلة، أما إذا كانت المشاريع متنافية فإنه يتم اختيار المشروع الذي له أكبر مؤشر ربحية.

4.1.3 - معيار معدل العائد الداخلي: TRI

يعرف معدل العائد الداخلي بأنه " هو معدل الاستحداث الذي يعدم قيمة VAN "

ويمكن التعبير عن معدل الفائدة الداخلي بالصيغة التالية:

$$-I_0 + \sum_{i=1}^t Ncft_i (1 + K^*)^{-i} = 0$$

حيث :

K^* : معدل العائد الداخلي.

VAN: صافي القيمة الحالية.

حسب هذا المعيار يتم اختيار المشروع الذي له أكبر معدل عائد داخلي إذا كانت المشاريع متنافية، أما إذا كانت المشاريع مستقلة فيتم اختيار المشاريع التي يفوق معدل العائد الداخلي لها معدل تكلفة رأس المال الذي ترغب المؤسسة الحصول عليه.

وعلى الرغم من إعطاء هذا المعيار أهمية للقيمة الزمنية للنقود وتكلفة الاستثمار الأولية أهمية للقيمة الزمنية للنقود وتكلفة الاستثمار الأولية إلا أنه لا يأخذ معدل الخصم في حسابه مما يؤدي إلى تضارب القرارات التي يعطيها معيار معدل العائد الداخلي ومعيار VAN في بعض الحالات بالإضافة إلى أنه في حالة وجود معدلات موجبة متعددة لا يسمح هذا المعيار بإجراء المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية.

5.1.3 - ترتيب معيار المفاضلة في حالة التأكد:

من أجل تقييم وترتيب المعايير المستخدمة للمفاضلة في حالة التأكد قام باحثين أمريكيان بإجراء دراسة على مسيري ومدراء (392) مؤسسة من أجل تحديد الوسائل التي يستعملونها والمعايير المتبعة لإجراء عملية اتخاذ

القرار الاستثماري، وذلك بمقارنة مختلف النظريات العصرية للإدارة المالية بالجانب التطبيقي في المؤسسة وأظهرت النتائج إنه فيما يخص اختيار الاستثمارات ، القيمة الحالية الصافية ومعدل المردودية الداخلي هي أكثر المعايير استعمالا حيث أن 75 ٪ من المدراء الماليين يستعملونها لتقييم المشاريع بالرغم من أنه قبل 25 عاما كانت لا تتجاوز 95 ٪ بالنسبة للقيمة الحالية الصافية كما أن الدراسات أثبتت أن معيار فترة الاسترجاع يبقى مستعملا بكثرة بالرغم من عيوبه الكثيرة وهذا ما يبين أن التطورات المنهجية في مجال المالية تأخذ وقتا للتطبيق في الواقع .ولهذا فيتم الاختيار حسب الترتيب التالي للمعيار:

- معيار صافي القيمة الحالية.
- معيار معدل العائد الداخلي.
- معيار مؤشر الربحية.
- معيار فترة الاسترداد المستحدثة.

2.3 - معايير المفاضلة في حالة المخاطرة

ليس هناك أي مشروع استثماري لا يحمل قدرا من المخاطرة ،ففي الواقع العملي لا يمكن معرفة كل العوامل التي حسابات ربحية المشروعات و المخاطرة ببساطة شديدة هي توقع اختلافات العائد بينما يتوقع أن يحدث و ما سيحدث فعلا و تعتبر المخاطرة أشد إذا كانت هذه الاختلافات المتوقعة أكبر و تحليل المخاطرة في الواقع يتوقف على عاملين :

إدراك بعض خصائص التدفقات النقدية من حيث الاختلافات المتوقعة.

§ حب المستثمر للمخاطرة و الابتعاد عنها .

1.2.3 - معيار التوزيعات الاحتمالية:

يقوم التحليل الخاص بالتوزيعات الاحتمالية على أساس تقدير للاحتمالات المتعلقة بالتدفقات النقدية المحتملة ومن ثم تحديد فرص و احتمالات حدوث كل تدفق نقدي مما يمكن القائمين على تقييم المشروع الاستثماري على

الوصول إلى القيمة المتوقعة لهذه التدفقات النقدية ، و التي تعبر في صورتها النهائية عن المتوسط المرجح للقيم التي يأخذها متغير معين و المحتمل حدوثها في المستقبل و تسمى القيمة المتوقعة مجموع ضرب القيم التي يأخذها المتغير في احتمالات حدوث كل قيمة منها.

ويتضمن التحليل الاحتمالي تقديرات متعددة للقيمة المتوقعة و من الممكن الاعتماد في ذلك على التقدير بقيم متفائلة و متشائمة و بقيمة أكثر احتمالا للحدث ثم إعطاء احتمالات معينة للحدوث لكل القيم المتوقعة الممكنة مع ملاحظة أن مجموع الاحتمالات للأحداث المختلفة يجب أن تساوي الواحد الصحيح.

كما يطلق على هذا المعيار أيضا " القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية " التي يتم حسابها كما يلي:

$$EMG = \sum_{i=1}^t Cfi * Pi$$

EMG: القيمة النقدية المتوقعة.

Cfi: العوائد المتوقعة.

Pi: احتمالات.

T: عمر المشروع.

والاختيار وفق هذا المعيار يكون للمشروع الذي يحقق أكبر قيمة متوقعة للتدفقات النقدية.

2.2.3- قياس درجة الخطر أسلوب الربح المتوقع و التباين :

نلاحظ أن الخطر لا يشمل أيضا تحقيق نتائج سيئة للمشروع و لكنه يشمل احتمال تحقيق نتائج حسنة، وبالتالي فإنه يمكن قياس الخطر بواسطة التباين أو الاختلاف بين الربح الفعلي الذي يحققه المشروع والربح المتوقع وبالتالي يمكننا القول أن مشروع معين هو أفضل من مشروع آخر إذا كان الانحراف المعياري له أقل بكثير من الانحراف المعياري للمشروع

والربح المتوقع = القيم المحتملة (صافي الربح) × احتمال التحقق لهذا الربح .
و قانون الانحراف المعياري هو الانحراف المعياري يساوي جذر التباين .

3.2.3 - معيار تحليل الحساسية:

تعتمد طريقة صافي القيمة الحالية عند تطبيقها على صافي التدفقات النقدية التي تعتمد بدورها على عوامل عديدة من بينها السعر و الكمية من المدخلات و المخرجات ، وعند حدوث تغيرات على هذه العوامل ، تتأثر بلا شك ربحية المشروع و بالتالي تتأثر عملية تقييم الاستثمار ، و لتحديد مدى تأثير ربحية المشروع أو حساسيته للتغيرات التي تطرأ على العوامل المختلفة يتم استخدام تحليل الحساسية . و لتوضيح كيفية استخدام تحليل الحساسية عند صياغة المشروع يتم في البداية توضيح فكرة نقطة التعادل .

1.3.2.3 - نقطة التعادل :

تهدف نقطة التعادل إلى تحديد نقطة التوازن التي تكون فيها إيرادات البيع مساوية لتكاليف المنتجات المباعة، وعندما تكون قيمة المبيعات أقل من هذه النقطة فإن المشروع يعمل في ظل خسارة وعند بلوغ المشروع هذه النقطة يعد في حالة تعادل .

وتستخدم نقطة التعادل لتحديد مستوى الطاقة الذي يتعين استخدامه وحجم الإنتاج المطلوب الذي دونه يصبح المشروع غير مجدي .

2.3.2.3 - حساسية الربحية للتغير في الإيرادات و التكاليف:

من التغيرات الأساسية التي تؤثر على ربحية المشروع ، في كل من الإيرادات و التكاليف، و من ثم يتعين اختبار درجة حساسية الربحية لانخفاض في الإيرادات الكلية، أو الارتفاع في التكاليف الكلية .

3.3.2.3 - حساسية الربحية لمعدل الخصم:

يعتبر معدل الخصم من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على دراسة الجدوى و يتمثل معدل الخصم في معدل تكلفة الأموال في حالة الجدوى التجارية و معدل الخصم الاجتماعي في حالتها الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية، وإذا أخذنا صافي القيمة

الحالية كمؤشر لقياس الربحية فإننا نجد أن ارتفاع معدل الخصم تأثر سلبا على هذا المقياس، ولهذا يتعين إجراء تحليل حساسية لاختبار تأثير صافي القيمة الحالية بارتفاع معدل الخصم.

4.2.3 - شجرة القرارات:

عملية القرار هي عملية تتطلب لاستعمالها إما قرارا أو مجموعة متتالية من القرارات وكل قرار مسموح به مكسب أو خسارة تتحدد بالاشتراك مع الظروف الخارجية المحيطة بالعملية .

أما شجرة القرار فهي شجرة موجهة تمثل عملية القرار، بحيث أنها تساعد في تحديد القرارات المثلى الخاصة بالعمليات المعقدة ووفقا لشجرة القرار نجد الحالات التالية :

1.4.2.3 - معيار أقصى الأقصى:

ويدعى بمعيار التفاؤل التام، وهو يعمل على اختيار أقصى قيمة حالية لكل بديل، ثم اختيار أقصى قيمة حالية بين تلك القيم .

2.4.2.3 - معيار أقصى الأدنى :

و هو يعمل على اختيار أدنى قيمة حالية لكل بديل ثم اختيار أقصى قيمة حالية بينهما .

3.4.2.3 - معيار أدنى الأدنى :

أو معيار التشاؤم التام، ويعمل على اختيار أدنى قيمة حالية لكل بديل، ثم اختيار أدنى أو أصغر قيمة بينها .

وفي شجرة القرار نجد أشجار القرار ذات مرحلة واحدة، وأشجار قرار متعددة المراحل، ولشجرة القرارات مزايا وعيوب، فبالنسبة للمزايا فيمكن تلخيصها فيما يلي :

تسهل للمدير عملية معرفة نتائج الاستراتيجيات المطروحة ومخاطرها .

تبين لنا تسلسل القرارات و الأحداث التي تنتج عنها أرباح وخسائر .
تناسب هذا المعيار مع المشاكل التي تحتاج إلى قرارات متعاقبة .
أما العيوب فتمثل في صعوبة الفهم والاستعمال .

3.3 - معايير المفاضلة في حالة عدم التأكد:

يمكن تصنيف مسائل اتخاذ القرار حسب درجة معرفتنا بحالة الطبيعة التي ستحدث عند تطبيق القرار إلى قسمين ، فهناك اتخاذ القرار في ظل التأكد حيث تعرف حالة الطبيعة مسبقا، وعليه يسهل على متخذ القرار تحديد البديل الذي يعظم أرباحه، وهناك اتخاذ القرار في ظل عدم التأكد حيث لا نعرف مسبقا حالة الطبيعة التي ستحدث عند تطبيق القرار .

ويمكن أن نبين حالتين لاتخاذ القرار في ظل عدم التأكد و هما :
الحالة الأولى يكون احتمال حدوث أي حالة للطبيعة معروف من الدراسات السابقة، أو من الإحساس الذاتي لمتخذ القرار والحالة الثانية لا نعرف فيها احتمال حدوث أي من حالات الطبيعة .
وتقع معظم مسائل اتخاذ القرار تحت ظروف عدم التأكد بين هاتين الحالتين حيث يكون لدينا معرفة غير تامة عن حدوث حالات الطبيعة ويمكن الاستفادة من المعلومات المحدودة المتوفرة لدينا في الحصول على تقدير ذاتي لاحتمالات حالات الطبيعة .

ومن أشهر المعايير المستخدمة في اختيار البدائل المثلى في ظروف عدم التأكد تتمثل في: (50-49-47/23)

- أ أعظم الأعظم . Max max
- أ أعظم الأقل . Max Min
- أ أقل الأعظم . Min Max
- أ معيار لابلاس . Laplace
- أ معيار هيرويتز . hurwicz

خلاصة:

لقد عرفنا من خلال هذا الفصل أن عملية اتخاذ القرار الاستثماري ذو أهمية بالغة وتعتبر من المهام الصعبة خاصة مع تعقيدات المحيط و كثرة التقلبات الاقتصادية فان المؤسسات تحاول الوصول دائما إلى القرار الرشيد بإتباع هيكل و مراحل معينة و مما ساعد على ذلك دراسات الجدوى التي هي عبارة عن علم تطبيقي يسمح للمستثمر باتخاذ القرار الرشيد و كما أنها سلسلة مترابطة و متكاملة من الدراسات الواجب القيام بها قبل الاستثمار في أي مشروع.

الفصل الثالث

دراسة حالة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

تمهيد

- المبحث الأول:** نظرة عامة حول مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.
- المطلب الأول:** لمحة تاريخية حول المؤسسة و تعريفها.
- المطلب الثاني:** مهام المؤسسة.
- المطلب الثالث:** الهيكل التنظيمي للمديرية.
- المبحث الثاني:** الدراسة التطبيقية و أهم مراحل إنجاز المشروع.
- المطلب الأول:** نوعية البرامج التي تتبعها المديرية.
- المطلب الثاني:** المراحل العملية لإنجاز المشروع.
- المطلب الثالث:** دراسة مشروع معهد التاريخ لجامعة الوادي.

خلاصة

تمهيد:

ان هذا الفصل ذو اهمية كبيرة بحيث يتم فيه توضيح مراحل متابعة هذه المشاريع الاستثمارية للقطاع العمومي من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وسنحاول دراسة الجوانب المتعلقة بمشروع معين وسنقسم هذا الفصل الى مبحثين اساسيين هما :

المبحث الاول: نظرة عامة حول مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية واهم مراحل انجاز مشروع

I- المبحث الأول: نظرة عامة حول مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:

إن لكل مؤسسة نظام خاص بها تعتمد عليه من أجل ضمان السير الحسن لمختلف نشاطاتها وعدم الانحراف عن الأهداف المسطرة والتي تسعى إلى تحقيقها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى سرد مختصر لتاريخ المؤسسة مع ذكر مختلف نشاطاتها والمهام التي تقوم بها مع عرض الهيكل التنظيمي.

1. المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المؤسسة وتعريفها:**1.1 - لمحة تاريخية حول المؤسسة:**

أسست كمجرد مكتب للنشاط الاقتصادي ضمن الولاية في بداية التسعينات والتي تحولت بعدها لمصلحة تحت تصرف الوالي أطلق عليها اسم مصلحة الإنعاش والتخطيط الاقتصادي (S A P E) فبعد فشل سياسات التهيئة العمرانية جاءت في منتصف التسعينات سياسة واضحة المعالم للتهيئة العمرانية على المستوى الإقليمي الوطني ضمن تصور شامل و إستراتيجية متكاملة بحيث تحصر اتجاهات مختلفة وتسير من خلالها عملية التهيئة العمرانية والتخطيط للتنمية ، وقد جاءت هذه السياسة الجديدة كأولى الاستجابات السياسية لمشكلة الفروقات الإقليمية وتخلف بعض الأقاليم وذلك بعد تصاعد الوعي بأخطار هذه العملية وإفرازاتها السلبية العديدة على الصعيد السياسي والشعبي وقد تبلور هذا الوعي بصورة واضحة في المناقشات الواسعة بمشروع الميثاق الوطني عامي 1976- 1985 والتي تحولت المطالبة شعبية لتجاوز الاختلافات الخطيرة التي ترتبت على عملية التنمية غير المتوازنة حيث كان من بين النتائج المباشرة لهذه المطلب إنشاء أول وزارة للتخطيط الإقليمية والوطنية بكافة أرجاء الوطن وتحقيق التنمية الشاملة في إطار التوزيع العادل للنمو على إقليم البلاد. أصبحت مصلحة الإنعاش والتخطيط الاقتصادي (SAPE) مديريةية للتخطيط والتهيئة العمرانية وفق المرسوم رقم 79-141 في 08 سبتمبر 1979 والتي ألحقت لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية 1980 وحددت أولويات هذه المنشأة بتاريخ 03 مارس 1980 وبموجب المرسوم

رقم 8630 ل 18 فيفري 1986 أدخلت في التقسيمات الاقتصادية، ففضل هذه المنشأة أعطت دفعة قوية وحاسمة وقواعد واضحة للتخطيط العمراني والإقليمي في الجزائر في إطار توجه جديد للتخطيط الاقتصادي الذي يستهدف تخفيف الضغط على المعمرات المكتظة لتحقيق التكامل المطلوب بين أقاليم البلاد في إطار منسجم للتنمية الشاملة ريفاً وحضراً شمالاً وجنوباً. ومن 1990 وجدت المديرية دورها بعد التقييم الحكومي لإعادة إنشاء المديرية والذي ارتبط بدرجة التخطيط في البلاد بحيث أن قوانين التنظيم وعمل هذه المصالح للتخطيط والتهيئة العمرانية للولاية جاءت بموجب القرار التنفيذي رقم 91-92 ل 16 أفريل 1991 وفي 1998 أدخلت ضمن وصاية وزارة المالية بموجب القرار التنفيذي رقم 98-40 ل 4 شوال 1418 الموافق ل 8 فيفري 1998 المتعلق بتسيير ميزانية ومعدات الدولة.

2.1- تعريف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:

هي مديرية عمومية تابعة للدولة ووزارة المالية فهي المختص على مستوى الولاية بتنفيذ المخططات التي تسطرها الدولة لمجال الولاية والقيام بمختلف الدراسات الطبيعية البشرية والاقتصادية لمجالها الإقليمي ومن منجزاتها المنوغرافيات الخاصة بكل ولاية، بحيث أنها تتعامل أساساً مع وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية الولائية، الخزينة العامة، البلديات، الدوائر، مديريات مختلف القطاعات (قطاع الصحة، التربية والتعليم،...)

2. المطلب الثاني: مهام المؤسسة:

تقوم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بعدة مهام نذكر منها:

- تنفيذ المخططات المسطرة من قبل الدولة.

- متابعة تقارير المشاريع المتعلقة بالولاية.

- إعداد تقارير شهرية وثلاثية ترسل إلى وزارة المالية.
- إعداد تقرير ثلاثي يرسل إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- يتم الرد على جميع المراسلات الوزارية من طرف المديرية الجهوية بورقلة.
- إصدار مدونة البرامج الاستثمار العمومي شهريا.
- الرد على جميع البرقيات والمراسلات الإدارية لمختلف القطاعات.
- متابعة رخص البرامج

3. المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية:

طبق للقرار الوزاري المشترك مؤرخ في 26 رجب عام 1432 الموافق 28 يونيو سنة 2011، يحدد تنظيم مصالح مديرية البرمجة و متابعة الميزانية للولاية و سيرها في المكاتب.

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-75 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1432 الموافق 16 فبراير سنة 2011 الذي يحدد صلاحيات المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية و تنظيمها و سيرها، لاسيما المادة 7 منه .

و عليه فان مديرية البرمجة و متابعة الميزانية للولاية تتكون من المصالح التالية :

- المدير
- أمانة المدير
- مكتب الوسائل و التكوين
- مصلحة التنمية البشرية و النشاط الاجتماعي و الاقتصادي
- مصلحة تنمية البرامج المحلية
- مصلحة تنمية المنشآت و الضبط

• مصلحة تلخيص الميزانية

U المدير : يعتبر مدير البرمجة و متابعة الميزانية الأمر بالصرف على مستوى المديرية كما يوقع على جميع المراسلات الإدارية الرسمية فهو مدير تنفيذي كما يترأس الاجتماعات الفصلية و الدورية منها كالجنة المتساوية الأعضاء يمارس مهامه كعضو في اللجنة الولائية للصفقات و كذلك اللجان الولائية التي تكون المديرية عضو فيها .

U أمانة المدير: تعتبر أمانة المدير همزة وصل بين المدير و المدراء التنفيذيين، رؤساء الدوائر و البلديات و جميع الهيئات الإدارية بالولاية، بالإضافة إلى فرز البريد الوارد و الصادر و كذلك تحرير الرسائل و التقارير الخاصة به مع استقبال الهاتف و الفاكس و كذا الاطلاع على البريد الالكتروني .

U مكتب الوسائل و التكوين: و فيما يخص المهام المكلف بها رئيس مكتب الوسائل و التكوين و هو المكتب الوحيد التابع مباشرة للمدير و يسهر على تنفيذ المهام الآتية :

- ? تحضير و تقديم مشروع ميزانية المديرية.
- ? مسك المحاسبة المتعلقة بميزانية المديرية.
- ? القيام بالإجراءات المتعلقة بتنفيذ الميزانية و تسيير مستخدمي المديرية.
- ? ضمان تسيير و صيانة الممتلكات المنقولة و العقارية المستخدمة من طرف المديرية و مسك جرد الأملاك المنقولة و غير المنقولة و فقا للإطار القانوني المعمول به.
- ? السهر على حسن تسيير أرشيف المديرية و حفظه.
- ? إعداد و تنفيذ المخطط السنوي و/أو المتعدد السنوات لتسيير الموارد البشرية.
- ? إعداد و تنفيذ المخطط غير الممركز السنوي و/أو المتعدد السنوات للتكوين و/أو لتحسين المستوى و إعادة التأهيل لمستخدمي المديرية.
- ? ضمان تسيير قضايا المنازعات و القضايا القانونية للمديرية.
- ? السهر على وضع جهاز أمني لحماية ممتلكات المديرية.

أما بخصوص المصالح هناك (04) أربعة مصالح موزعة كآتي :

U مصلحة التنمية البشرية و النشاط الاجتماعي و الاقتصادي: و كذا مصلحة تنمية

المنشآت و الضبط و ذلك كما ذكر في المادة 2 من المرسوم التنفيذي المذكور سابقا و الذي يحدد المهام المشتركة كل فيما يخصه على الخصوص بما يأتي:

? إعداد تقارير فصلية و سنوية حول وضعية تقدم الاستثمارات في جانبها المادي و المالي و إبرام الصفقات و تحيين جدولها الزمني للانجاز ، على أساس المعلومات المقدمة من الوزارات التقنية و أصحاب المشاريع الآخرين .

? تحليل أسباب التأخر و كل الفروق المحتملة المؤثرة في المحتوى المادي الأولي و/أو في تكاليف مشاريع أو برامج البرامج التجهيز العمومي.

? تحضير تقارير بشأن إنهاء المشاريع مع أصحاب المشاريع.

? توصية أصحاب المشاريع للقيام بالمراجعة التقنية للمشاريع.

? تحضير العناصر اللازمة لإعداد مشاريع ميزانيات القطاعات المكلفتين بها و الممول من ميزانية الدولة، تبعا للتوجيهات الميزانية الصادرة عن الوزير المكلف بالميزانية .

? المساهمة في إعداد مشاريع ميزانيات القطاعات السنوية و المتعددة السنوات الممولة من ميزانية الدولة .

? دراسة طلبات إعادة التقييم للقطاعات المكلفتين بها و ذلك تبعا للتقدم المادي و المالي للمشاريع أو البرامج، و فقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما و إعلام السلطة السلمية بها .

? جمع الاقتراحات الميزانية المتعلقة بالبرامج و المشاريع المحلية للقطاعات المكلفتين بهما، الموافق عليها من المجلس التنفيذي للولاية و الممولة من ميزانية الدولة.

- ? تحضير اقتراحات تسجيل البرامج و المشاريع المحلية الممولة من ميزانية الدولة و فقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.
- ? متابعة إنجاز مشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة و فقا لجدولهما الزمني للانجاز و الإقبال.
- ? متابعة تنفيذ ميزانيات و عمليات القطاعات المكلفتين بها و إجراء تقييم مادي و مالي و إعلام سلطتهما السلمية.
- ? وضع و متابعة التخصيصات الميزانية بالاتصال مع القطاعات الممنوحة إياها.
- ? ضمان متابعة إجراءات التسيير الميزانياتي المتعلقة بالعمليات التابعة للبرامج القطاعية غير الممركزة.
- ? اقتراح كل التدابير الرامية إلى عقلنة النفقات العمومية للقطاعات.
- ? جمع المعلومات اللازمة لمتابعة و تقييم تنفيذ الميزانيات و تطهير العمليات المسجل في مدونة الاستثمارات العمومية للقطاعات.
- ? متابعة و تحيين مدونة الاستثمارات العمومية للقطاعات.
- ? وضع كل عناصر المعلومات المطلوبة تحت تصرف مصلحة تليخيص الميزانية للمديرية.

وتشمل مصلحة التنمية البشرية و النشاط الاجتماعي و الاقتصادي (03) ثلاثة مكاتب على النحو التالي :

- ? مكتب قطاعات التربية الوطنية و التكوين و التعليم المهنيين، و التعليم العلي و البحث العلمي.
- ? مكتب قطاعات السكن و العمران و الصحة و الشباب و الرياضة و الشؤون الدينية و الثقافية و العمل و التشغيل و التحويلات الاجتماعية و الحماية الاجتماعية.

? مكتب قطاعات الطاقة و المناجم و الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و الموارد الصيدية و الفلاحة و التنمية الريفية.

U مصلحة المنشآت والضبط: وتشمل هذه المصلحة أي مصلحة تنمية المنشآت و الضبط (02) مكتبين على النحو التالي :

? مكتب قطاعات النقل و المواصلات السلكية و اللاسلكية و الأشغال العمومية و الاتصال و التجارة.

? مكتب قطاعات تهيئة الإقليم و البيئة و الموارد المائية و قطاعات السيادة و المالية.

U مصلحة تنمية البرامج المحلية: فهي مكلفة بأداء المهام التالية :

? إعداد تقارير فصلية و سنوية حول وضعية تقدم الاستثمارات في جانبها المادي و المالي و إبرام الصفقات و تحيين جدولها الزمني للانجاز على أساس المعلومات المقدمة من الوزارات التقنية و أصحاب المشاريع الآخرين .

? تحليل أسباب التأخر و كل الفروق المحتملة المؤثرة في المحتوى المادي الأولي و/أو في تكاليف مشاريع أو برامج البرامج التجهيز العمومي.

? تحضير تقارير بشأن إنهاء المشاريع مع أصحاب المشاريع.

? توصية أصحاب المشاريع للقيام بالمراجعة التقنية للمشاريع.

? ضمان متابعة إجراءات التسيير الميزانياتي المتعلقة بعمليات المخططات البلدية للتنمية و العمليات الممولة عبر حسابات التخصيص الخاص.

? جمع المعطيات اللازمة لتقييم المشاريع و البرامج المحلية التابعة لمخططات البلدية للتنمية و المؤهلة للتمويل عبر حسابات التخصيص الخاص.

? جمع المعطيات اللازمة لمتابعة المشاريع و البرامج المحلية الممولة من الميزانيات اللامركزية للجماعات الإقليمية.

? المساهمة في تقييم المشاريع المؤهلة للتمويل عبر حسابات التخصيص الخاص، بالاتصال مع الأمرين بالصرف المعنيين.

? متابعة موارد و تمويلات حسابات التخصيص الخاص التي تساهم على الخصوص في التنمية المحلية.

? إعداد تقارير فصلية حول متابعة البرامج المحلية حسب مصدر تمويلها ، قصد تبليغها للسلطة السلمية.

? جمع المعطيات اللازمة لتقييم آثار تنفيذ مشاريع و برامج التجهيز العمومي على التنمية المحلية.

وتشمل تنمية البرامج المحلية (03) ثلاثة مكاتب على النحو التالي :

? مكتب المخططات البلدية للتنمية.

? مكتب متابعة موارد و تمويلات حسابات التخصيص الخاص.

? مكتب متابعة الاستثمارات الممولة من الميزانيات اللامركزية للجماعات الإقليمية.

U مصلحة تلخيص الميزانية: تتمثل مهامها في ما يلي :

- ? وضع قاعدة معطيات ميزانيات قطاعية.
- ? جمع التقديرات و الاقتراحات الميزانية السنوية و المتعددة السنوات و الواردة من مصلحة التنمية البشرية و النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و كذا مصلحة و مصلحة تنمية البرامج المحلية.
- ? إعداد تقارير تلخيصية دورية تتعلق بتخصيص الموارد.
- ? المساهمة في تحضير مشاريع القرارات الميزانية و كذا مشاريع القرارات المعدلة لها، بالاتصال مع مصالح المديرية.
- ? ضمان متابعة و أرشفة إجراءات التسيير الميزانياتي المتعلقة بالعمليات الممولة من ميزانية الدولة و حسابات التخصيص الخاص.
- ? المساهمة في تحضير مختلف التقارير، بالاتصال مع مصالح المديرية، لتبليغها للسلطة السلمية.
- ? ضمان إيلاخ المعلومات المتعلقة بالتنفيذ الميزانياتي و جمع المعطيات الخاصة بتطهير العمليات المسجلة في مدونة الاستثمارات العمومية.
- ? اقتراح مقاييس لضبط الوثائق الميزانية و تكييف الإجراءات الميزانية.
- ? متابعة و تحليل تطور المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية.
- ? متابعة و تحليل تطور المقاييس الميزانية و التكاليف.
- ? متابعة الأهداف المحددة في البرامج و تحليل درجة تحقيقها و الفروق المستنتجة.
- ? تحليل التكاليف مقارنة بالمقاييس الموضوعية.

- ? إعداد تقرير سنوي يعكس الصعوبات التي توجه التنفيذ و المتابعة الميزانية.
- ? جمع اقتراحات القطاعات المرتبطة بالمدونة الميزانية و متابعة التغيرات الطارئة عليها.
- ? متابعة إجراءات التسجيل و إجراءات التسيير الميزانية للبرامج و المشاريع المحلية.
- ? إعداد تقارير تلخيصية دورية.
- ? المساهمة في تجسيد المخطط التوجيهي للإعلام الآلي للمديرية العامة للميزانية.
- ? وضع قاعدة معطيات تتعلق بمعايير تقييم الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية و المالية و البيئية للقطاعات و الجماعات الإقليمية بالاتصال مع مصالح المديرية.
- ? تكوين بطاقات خرائط و إحصائيات حسب بلديات الولاية و المساهمة في نشر المعلومة الميزانية المتعلقة بالقطاعات و الجماعات المحلية.
- ? متابعة و تحليل تطور التنمية المحلية و التوازنات الميزانية المحلية.

وتشمل مصلحة تلخيص الميزانية (03) ثلاثة مكاتب على النحو التالي :

- ? مكتب وضع ومتابعة التنفيذ والتحليل الميزانية
- ? مكتب التلخيص والتوحيد الميزانية
- ? مكتب النظام المعلوماتي والبيانات والإحصائيات الميزانية والتوازنات المحلية.

ويمكن توضيح ذلك بالمخطط التالي الذي يوضح مهام المديرية:

- المديريات التنفيذية بالولاية:

المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يتم إشرافها من طرف مديرية البرمجة و متابعة الميزانية:

× مديرية السكن والتجهيزات العمومية

× مديرية الموارد المائية

× محافظة الغابات

× مديرية السياحة

× مديرية التجار

× مديرية الإدارة المحلية

× مديرية الأشغال العمومية

× مديرية التربية الوطنية

× مديرية الشؤون الدينية

× مديرية الصحة والاسكان

× مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن

× مديرية الثقافة

× مديرية التعمير والبناء

- × مديرية التشغيل
- × -مديرية النقل
- × مديرية البيئة
- × مديرية المصالح الفلاحية
- × مديرية التكوين المهني
- × مديرية الشبيبة والرياضة
- × مديرية المجاهدين
- × مديرية الطاقة والمناجم
- × مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار
- × مديرية الحماية المدنية

II- المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية واهم مراحل انجاز مشروع:

1. المطلب الأول: نوعية البرامج التي تتابعها مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية:

تقوم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بمتابعة البرامج القطاعية الغير ممركرة : (PSD) Les programmes décentralisé sectorielles والتي تقوم بانجازها الولاية ممثلة بالسادة مدراء القطاعات أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بالتنسيق مع وزارة المالية حيث أن معظم هذه البرامج تكون ذات طابع مشترك (commun) بين المؤسسات العمومية مع الوزارة ، و معظم هذه البرامج مسيرة من طرف السيد الوالي على شكل (PSD) .

وأن البعض الآخر هو عبارة على برامج ممركرة (centralisé) سميت بهذا الاسم لطابعها المالي والجهوي و هي عادة تندرج ضمن الصناديق الجهوية للدولة وذلك لكبر حجمها مثلا: الطريق السيار شرق/غرب أو عملية التطهير الكبرى بولاية الوادي من اجل ذلك فهي توكل للوزارة المعنية مباشرة القيادة على إنجاز مثل هذه المشاريع الضخمة.

1.1- البرامج القطاعية الغير ممركرة

البرنامج التكميلي لدعم النمو:

في الفترة الممتدة ما بين 2005-2009 حيث قسمت هذه المدة إلى ثلاث مراحل حسب نوعية البرامج وتسميتها حسب الرموز الآتية :

- (ND5) : Normal D البرنامج القطاعي العادي
- (CF5) : Complémentaire F البرنامج الإضافي
- (NF5) : البرنامج التكميلي لدعم النمو

البرنامج الخاص لتطوير مناطق الجنوب : في الفترة الممتدة

ما بين 2006 2009 - و يرمز له بالرمز (SF5)

برنامج دعم النمو الاقتصادي: في الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 ويرمز له بالرمز (NK5)

كما تقوم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي على تسيير حساب التخصيص الخاص بـ:

الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب: في الفترة الممتدة بين-2001 2005 ويرمز له بالرمز (CD5)

2. المطلب الثاني: المراحل العملية لإنجاز مشروع:

تقوم المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و المؤهلة لإنجاز المشاريع المتعلقة بالولاية باقتراح المشاريع المراد إنجازها في السنة المقبلة على مديرية البرمجة و متابعة الميزانية حيث تعتبر هذه العملية من مهام المديرية بحيث يتم جمع كل المشاريع المقترحة من طرف هذه المؤسسات العمومية وذلك ليتم طرحها على لجنة التحكيم بوزارة المالية (L'ARBITRAGE) وذلك يوم 15 ماي والتي تقوم بدراسة هذه المشاريع المقترحة من طرف هذه المؤسسات من كل ولاية عبر الوطن والتي تقوم هذه الأخيرة بعد دراسة هذه الاقتراحات بالموافقة عليها أو تأجيلها أو رفضها ،ويسمى هذا اليوم بيوم التحكيم.

والمشاريع الموافق عليها من طرف وزارة المالية ترسل يوم 02 جانفي من كل سنة على شكل قوائم تحت أسم:

المحتوى الفيزيائي للبرنامج الجديد مفصلة بـ — :

- تحديد سنة تسجيل المشروع
- نوع البرنامج المتبع في تلك السنة

- تسمية العملية
- القطاع والقطاع الفرعي الذي تنتمي إليه العملية
- رخصة البرنامج
- الوحدة
- الموقع الفيزيائي
- المحتوى

تسجل المشاريع المبلغة من طرف وزارة المالية على حسب نوعية برنامجها في مدونة الاستثمارات العمومية على مستوى المديرية (Nomenclature des investissements publics) وذلك بإرفاق المؤسسة صاحبة المشروع البطاقة التقنية (La fiche technique) مفصلة بعدد حصص المشروع بناءً على محضر تقييم العروض

و بعدها تسجل كل عملية على حدا بموجب مقرر التسجيل حيث يتم بلورة رقم العملية على حسب أسمها وتاريخها وإلى أي برنامج خماسي تنتمي له العملية و يدرج أيضا رمز المسير، وكل ذلك يتم عن طريق الاستعانة بمدونة الاستثمارات العمومية و أيضا بحسب قوائم المحتوى الفيزيائي المرسله من طرف الوزارة المفصل فيها كل معلومات العملية ، نعطي المثال التالي للتوضيح :

الرقم الثابت: 12.39.02.001

سنة التسجيل : 12

رمز الولاية: 39

الترتيب الوزاري لمقرر رخصة البرنامج: 02

الرقم الترتيبي للعملية : 001

رقم العملية: 521.1.262.139.12.01NK5.

رمز المخطط: NK5

الفصل : الطرق الوطنية 521

المادة : دراسات المشاريع 1

رمز المسير : والي ولاية الوادي 262.139

سنة التسجيل : 12

الرقم الترتيبي للمادة (1) : 01

بعد تسجيل العملية الموافق عليها من طرف وزارة المالية تقوم المؤسسات المعنية بإصدار مشروع دفتر الشروط العرض المالي والعرض التقني وما يحتويه بالتفصيل من حصص ، حيث يتم دراسته على مستوى المؤسسة المخول لها وإبداء الرأي حول مشروع دفتر الشروط وبعد ذلك بتحويله على اللجنة الولائية التي تناقش مشروع دفتر الشروط وما يحتويه بالتفصيل

بعد اجتماع اللجنة الولائية للصفقات ومنح التأشيرة لمشروع دفتر الشروط تكلف المؤسسة المعنية بإعداد مشروع الصفقة وإرفاقها أيضا بمشروع دفتر الشروط المؤشر عليه وذلك لدراسة مشروع الصفقة ورفع التحفظ عليه إن وجد وإعطائه التأشيرة

بعد هذه الخطوات ومنح التأشيرة لمشروع الصفقة يعطى الأمر بإطلاق المشروع و بداية الأشغال (ODS)

- لجنة الصفقات العمومية الولائية المكونة من:

- السيد الوالي أو ممثله رئيسا
- ثلاثة ممثلين عن المجلس الشعبي الولائي.
- ممثلين اثنين عن الوزير المكلف بالمالية
(مصلحة الميزانية و مصلحة المحاسبة)
- مدير البرمجة ومتابعة الميزانية
- مدير الري للولاية
- مدير الأشغال العمومية للولاية
- مدير التجارة للولاية
- مدير السكن والتجهيزات العمومية
- مدير المصلحة التقنية المعنية بالخدمة للولاية
- ممثل عن المراقب المالي (CF)
- ممثل عن الخزينة العمومية

حيث تقوم هذه اللجنة الولائية بالدراسة والمداولة
والفصل في جميع الملفات التي تدخل في
اختصاصها والمسجلة في جدول أعمال اجتماعها (مشاريع
دفاتر الشروط - المناقصات والتراضي بعد الاستشارة ومشاريع
الصفقات والملاحق)

- الوثائق المرفقة لملف الصفقة :

مشروع الصفقة - تقرير المدير - البطاقة التحليلية - نسخة من دفتر
الشروط العرض المالي والتقني - الإعلان عن المنح المؤقت
للصفقة - مقرر تسجيل المالية - محضر فتح الأضرفة التقنية
والمالية - محضر تقييم العروض التقنية والمالية - شهادة التأهيل
والتصنيف المهني - السجل التجاري - الإعلان عن المناقصة - الوثائق

الجبائية والشبه جبائية - مستخرج من صحيفة السوابق العدلية
- كل الوثائق التي تشترط المصلحة مثل : المراجعة البنكية، المراجعة المهنية ، الحصيلة المالية .

- الخطوات التي تمر بها العمليات الاستثمارية:

• التسجيل Inscription : تطرقنا إليه بالتفصيل سابقا(انظر الملحق رقم 01)

• تغيير هيكل الكلفة coût du Modification de la structure :

بعد نضج المشاريع ميدانيا يتم تسجيلها بناءً على تقييم العروض ومنح الصفقة كما ذكرنا أعلاه وبعد انطلاق المشاريع ميدانيا يمكن إعادة هيكلتها بناءً على طلب الإدارة الوصية ويتم ذلك بموجب مقرر يسمى مقرر تغيير هيكل الكلفة .

• تغيير المواصفات caractéristiques des Modification :

إما بخصوص تغيير ضمن المحتوى الفيزيائي للمشروع على سبيل المثال زيادة في عدد الآبار يتم ذلك بطلب من الإدارة الوصية ومن ثم يتم تقديمه إلى وزارة المالية لتتم الموافقة عليه وبناءً على مقرر تغيير المحتوى الفيزيائي الوارد إلينا من وزارة المالية يتم انجاز المقرر المطلوب.

• إعادة التقييم Réévaluation :

يتم إعادة التقييم لعملية استثمارية بناءً على زيادة الأسعار الوحديّة في السوق و يتطلب ذلك بطاقة تقنية تتضمن تقرير مفصل يحتوي على الأسباب والدوافع التي أدت إلى إعادة تقييم العملية تكون مؤشرة من طرف مكتب الدراسات و صاحب المشروع ، بعد

الموافقة عليها من طرف وزارة المالية وتبليغها إلى مصالحنا يتم انجاز مقرر إعادة التقييم .

• الإلغاء: Annulation:

في حالات نادرة يتم إلغاء العملية الاستثمارية بعد تبليغها بموجب مقرر وزاري و ذلك نظرا لتسجيلها ضمن برنامج آخر أو بتخلي صاحب المشروع عنها.

• الاختتام Clôture :

• يتم اختتام العمليات الاستثمارية المسجلة ضمن مدونة الاستثمارات العمومية بعد استكمالها ماليا و فيزيائيا ، وبطلب من صاحب المشروع يتم غلقها بموجب مقرر غلق ، ينقسم غلق العمليات الاستثمارية إلى أربعة أقسام :

• عملية منتهية بدون نزاع

• عملية منتهية بنزاع

• عملية منطلقة و متخلي عنها

• عملية غير منطلقة .

على غرار ما تقوم به المديرية من تقارير متابعة للمشاريع المتعلقة بالولاية فإنها تقوم أيضا بعدة مهام ملخصة في النقاط التالية :

• إعداد تقارير شهرية و ثلاثية ترسل إلى وزارة المالية

• إعداد تقرير ثلاثي يرسل إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية Chemin

communaux

- إعداد تقرير ثلاثي يرسل إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية
- مدونة برامج الاستثمار العمومي شهريا
- الرد على جميع البرقيات والمراسلات الإدارية لمختلف القطاعات
- متابعة رخصة البرنامج و إتمادات الدفع خلال السنة.
- إعداد الحصيلة السنوية لنشاط المديرية .

3. المطلب الثالث: دراسة مشروع معهد تاريخ بجامعة الوادي:

إن التطور الذي وصلت إليه ولاية وادي سوف الذي مس جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعيةالخ دعا بالضرورة إلى النهوض بهذه الولاية وتدعيمها بما يخصها لتواكب التطور.

وفي ظل التطورات الاقتصادية الراهنة وخاصة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي أدى بإطارات الولاية وطلابها إلى الوزارة بطلب فتح معهد أو جامعة نظرا لكثرة الطلبة في الولاية والمعانات التي هم فيها من اجل العلم وقام مدير المركز الجامعي بالوادي إلى طلب فرع جامعي تابع لجامعة التجارة بين عكنون وكان الأول على مستوى الولاية ثم تطورت الأحداث وبازدياد عدد الطلبة الجامعيين ليزداد التحفيز على طلب جامعة بولاية الوادي تشمل جميع التخصصات لتضاف إلى قائمة المشاريع الاستثمارية المراد انجازها بالولاية ومن ثم قامت مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بتدوينها في مدونة برامج الاستثمار العمومي ومع التنسيق مع السيد الولي تم اقتناؤه حسب درجة الأولوية ،وبعد المداولة أرسلت إلى وزارة المالية وتم طرح المشروع دراسة وانجاز معهد ل2000 مقعد بيداغوجي وملحقاته وبعد الموافقة عليه تم إرساله بموجب مقرر مع برامج ومشاريع أخرى لسنة n+1.

وسنبين كيفية.....

إن كل مشروع من المشاريع يأتي من وزارة المالية بمبلغ معين ومخصص ومحدد له تعينه الوزارة بناء على دراسة مسبقة وفيما يخص معهد التاريخ أي 2000 مقعد بيداغوجي خصصت له الدولة في بداية نشاطه 400.000.000 دينار جزائري وبالاتفاق مع مديرية السكن والتجهيزات العمومية المكلفة بانجاز هذا المشروع وبعد انتهاء هذه الأخيرة من العمل على اختيار المقاول المناسب أرسلت إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بطلب تسجيل بطاقة تقنية مفصلة ومن ثم تم تسجيل المشروع (انظر الملحق 01).

وبعد انتهاء عملية تسجيل المشروع لمعهد التاريخ يبدأ المقاول المختار من طرف المديرية المعنية ببناء والشروع في العمل ويمكن إعادة هيكلته بناء عن طلب الإدارة يسمى مقرر تغيير هيكله كلفة (انظر الملحق 02).

وكذلك يمكن أيضا تغيير مواصفاته ضمن المحتوى الفيزيائي له (انظر الملحق 03) وفي هذا الأخير يمكن أن يغير من عدد القاعات أو عدد المكاتب..... الخ.

وعند تغيير مواصفات المشروع يتم إعادة تقييمه بناء على زيادة في الأسعار مثلا وبطلب منهم في إعادة تغيير تقدير تكاليف العملية ففي هذا المعهد تم تغيير تقدير تكاليف العملية المجمعة بما قيمته من 400.000.000 دينار إلى 440.840.000 دينار جزائري (انظر الملحق رقم 04).

-لا يمكن توزيع المبلغ الإجمالي total إلا عند تقديم وثيقة رسمية تثبت مجمل المصاريف المنجزة خلال هذا المشروع ومن ثم تحرر له مديرية البرمجة المبلغ وتوزعه ليصبح قابل للتحويل ومن ثم تعطى الوثيقة إلى الأمين العام للخزينة للاستلام المبلغ .

وبعد مرور هذا المشروع بالعديد من العمليات التقنية والمالية يتم اختتام المشروع للمعهد التاريخ (انظر الملحق رقم 05) ويكون فيه جدول يوضح جميع المبالغ الأولية والتكاليف والفروقات مفصلة .

إن كل عملية تسجل وتأخذ بعين الاعتبار وترسل كل عملية من هذا المشروع إلى كل من :

-مدير السكن والتجهيزات العمومية.

-مدير المركز الجامعي (للإعلام).

-أمين الخزينة.

-المراقب المالي.

-الأرشفيف.

ويعتبر السيد الوالي الأمر بالصرف بالولاية وهو الأمر النهائي فيها .

إن اختتام المشروع عند مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية يعتبر موته بالكامل ويعتبر بداية حياة جديدة بالنسبة للجامعة أي بداية نشاط وبعد التجهيزات التعديلات المطبقة عليه يصبح هذا المعهد قابل للشروع في العمل فيه من اجل النهوض بالعلم لأبعد طريق.

سوف نوضح الصورة النهائية للمشروع



الخلاصة:

من خصائص الألفية الثالثة أنها مليئة بالمتغيرات الجديدة التي يمكن أن تؤدي إلى قلب معطيات الواقع الاقتصادي و تغير من آليات سيره بالنظر إلى التحولات التي تفرزها العولمة من يوم إلى آخر، و نحن في الجزائر لا يمكن أن نكون بعيدين عن هذه التحولات مما يفرض علينا التكيف معها بأساليب التسيير ، و الاندماج الخاص برجال السياسة و الاقتصاديين .

و من هنا يتطلب إعداد ميزانية التجهيز الخاصة بالولاية لكل سنة إلى دراسة عميقة من اجل هذه المشاريع و ذلك حتى نضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و توجيه التحول بشكل يقلل من الأعباء و يضمن استمرارية المرفق العمومي .

الخاتمة العامة :

تعتبر المشاريع الاستثمارية عصب المؤسسات الاقتصادية والعامل المحدد لوجودها واستمراريتها خاصة لو تم تخطيط لها بشكل جيد اعتمادا على دراسة جدواها الاقتصادية وانتهاء بانجازها في وقتها وبالمواصفات المطلوبة. فالاستثمار هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي نظر لاهميته البالغة وكذلك هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة.

ان المشروع الاستثماري يمكن ان يكون نشاطا جديدا بالكامل او يشكل اضافات رأسمالية فالمشروع القائم , ولو وصفنا دقيقا للمؤسسة نجدها تمثل المشروع الاستثماري.

اما المشاريع الاستثمارية للقطاع العمومي هي مشاريع الدولة وتعتبر العمود الفقري لنظام الدولة وسيرورة تقدمها وسيادتها.

إن أي قرار باتخاذ مشروع استثماري أصبح يريد دراسات جدوى اقتصادية لكل مشروع مقترح تهتم هذه الدراسات بكل جوانب المشروع قصد ضمان اتخاذ قرار استثماري رشيد وثمة تأتي عملية التقييم الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية اعتماد على مجموعة من المعايير يطلق عليها معايير الربحية التجارية.

ومن خلال هذه الدراسة استطعنا استخلاص مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

- المشاريع الاستثمارية تعتبر اساس وجود المؤسسات الاقتصادية.
- مشاريع الدولة هي مشاريع التنمية والنمو الاقتصادي.
- ان اي قرار استثماري رشيد يؤدي بالضرورة الى نجاح المشروع.
- تهدف دراسات الجدوى إلى الاختيار الأمثل بين بدائل المشاريع واختيار الأحسن بينها.
- أن الهدف من عملية تقييم المشاريع الاستثمارية هو مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار أو البديل الأمثل و معقول.
- و على أساس ما تقدم يمكن إدراج التوصيات التالية:

- القيام بالمشايح الاستثمارية يمثل العنصر الأساسي لبقاء واستمرارية المؤسسات وهذا ما يفرض ضرورة دراسة تفصيلية دقيقة لكل جوانب المتعلقة بالمشروع الاستثماري.

لابد على مؤسسات والشركات أن تولى لعملية دراسة وتقييم المشاريع اهتماما كبيرا لأنها تعتبر من أصعب المهام نظرا للتعقيدات المحيطة بها وكثرة التغيرات الاقتصادية.

- ضرورة البحث عن الهيكل الأمثل لتمويل المشاريع الاستثمارية.

- لتقييم واختيار المشروع الأحسن والأفضل من بين المشاريع المقترحة لا يكفي الاعتماد على الأساليب ذات لتقييم الأحادي للمعيار, أو نما يعجب تطبيق طرف أخرى.

ويبقى موضوع تقييم المالي للمشاريع الاستثمارية للقطاع العمومي موضوعا شائكا لم يأخذ نصيبه من العمق سواء من طرف الدولة أو المؤسسات لذا نأمل أن يتم التطرق إلى مثل هذه المواضيع والدراسة أكثر فيها.

وفي الأخير نأمل الباحثين الكرام التعمق أكثر في هذا الموضوع.

الملاحق

Secteur	التربية و التكوين
Sous-Secteur	التعليم العالي
Chapitre	التعليم العالي
Article	المدرسين و المعاهد و المؤسسات
Gestionnaire	والس ولاية الوادي
Operation N°	NFS.621.3.262.139.05.01

- DECISION DE
- Inscription مقرر
 - Réévaluation إعادة التقييم
 - Dévaluation انخفاض التقييم

إن والس ولاية الوادي

- بمقتضى القانون رقم 90 - 08 المورخ في 7-4-90 المتضمن قانون البلدية
- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المورخ في 7-4-90 المتضمن قانون الولاية
- وبمقتضى المرسوم رقم 1 - المورخ في 11/08/2005 المتضمن تعيين السيد والس ولاية الوادي
- وبمقتضى المنشور الوزاري المشترك رقم 01 و 02 المورخ في 21-02-1988
- وبمقتضى مقرر برنامج سنية 2005/39/06

يقرر ما يلي

المادة 1 : تخص العملية
المختار التي رقمها فيما أعلاه و التي نسمها فيما أدناه.....
بموجب هذا القرار.

Article 1 : L'Operation, dont le numero est indiqué ci-dessus et dont le libellé suit, est
..... par la présente decision.
مترجمة و الجدل معتمد لـ 2000 فقط فيما تجوزي و مستحقة.

المادة 2 : تقدر تكاليف العملية المجمعة بما قيمته
ع 400 000 000

Article 2 : Le coût de l' operation est :
المادة 3 : يوجد كل من تفصيل مائة و نوع التمويل و الجدول الزمني و تحديد الموقع و الشر الإمتطير
على التوالى في الجدول أ - ب - ج - د - هـ - ي - الف - الثانية :

Article 3 : La structure du coût, la nature du financement, l'échéancier la localisation et les
effets de l'investissement sont détaillés respectivement dans les tableaux A-B-C-D et E suivant

العملة	2006	2007			
المبلغ بـ	2006	2007			
MONTANT EN الدينارات	300 000	100 000			
DINARS					
العملة					
DESVES DIRECTES					
المجموع	300 000	100 000			
TOTAL					

1 - المبلغ الاجمالي للتمويل الذاتي (10 د ج)
2 - معلومات اخرى

تذكير رقم العملية

RAPPEL OPERATION N°.....NF5.621.3.262.139.05.01

ج. الجدول الزمني للإنجاز

Inscription	التسجيل	Démarriage	الإنطلاق	Achèvement	الاستكمال
Mois	An	Tr	An	Tr	An
10	05	01	06	04	07

د. الموقع

Localisation: ولاية Wilaya بلدية Commune بين الولايات Inter-wilaya الخارج Exterior

E1 - Effets ou Consistance physique de L'investissement في اثر الاستثمار او المحتوى المادي

Prohibits ou Nature de l'ouvrage ou d'act	وحدة القياس	القيمة المضافة	القيمة المضافة او المضافة	القيمة المضافة او المضافة	ملاحظات
الرمز Code	بالوضوح En Clair	الرمز Code	بالوضوح En Clair	الرمز Code	بالوضوح En Clair
0	دراسة و الجاز مخطط و 2000 مخططه	عدد	2000	عدد	ملاحظات

في 2 - مناصب النغل الدائمة المباشرة التي احفظها الاستثمار بعد الإنجاز

E.2 - Emplois permanents directs créés par l'investissement apres réalisation :

Monnaie d'emplois	عدد مناصب النغل	Antérieur	السابق	Actuel	الحالي
Antérieur	السابق	Antérieur	السابق	Actuel	الحالي

المادة 4 : Les destinataires indiqués ci-après sont chargés, chacun en ce qui concerne de l'exécution de la présente décision.

DESTINATAIRES

المرسل اليهم

الوالي

- مدير السكن و التجهيزات العمومية
- مدير المركز الجامعي (الإعلام)
- أمين الخزينة
- المراقب المالي
- مديرة ت.ع (م.ت)
- الأ. شلف

تذكير رقم العملية

RAPPEL OPERATION N°.....NF5.621.3.262.139.05.01

A. STRUCTURE DU COUT (10³ DA)

هيكلية الكلفة (10³ دج)

تفصيل الهيكلية RUBRIQUES	الهيكلية	هيكلية السابقة	هيكلية الحالية
الهيكلية	التفصيل	التفصيل	التفصيل
01 Etude et/ou Engineering	الدراسات و / او الهندسة		
02 Bâtiements et Génie civil III	المباني و مزاياها من الهندسة المدنية		
03 Travaux Publics	الاشغال العمومية		
04 Machines et Equipements	آلات و التجهيزات		
05 Matière de transport et de manutention	مادة النقل و التوزيع		
06 Formation	تدريب الموظفين الخارجيين		
07 Prestations de services extérieurs	التحريات الخارجية		
08 Stock Outils	مخزون الأدوات		
09 Autres	غير ذلك		
Fonds de roulement complémentaire			
التكاليف الإضافية المحسنة			
Infrastructures environnantes			
البنية التحتية			
Terrain			
المناطق السكنية			
Intérêts mercantiles			
حقوق تجارة و الرسوم			
Droit de Douanes et taxes			
الرسوم الجمركية و الضرائب			
98 Montant opération non-ventilée	مبلغ العملية غير موزعة		
99 TOTAL	التفصيل	400 000	400 000

B. NATURE DU FINANCEMENT (10³ DA)

ب. نوع التمويل (10³ دج)

التحويل	مبالغ مبررة	قرض البلدية	غير ذلك	المجموع
Financement	Concours budg. de l'Etat	Prêt du Trésor	Autres	Total
Montant antérieur				
البلغ الحالي	400 000			400 000
Montant actuel				

الهيكلية RUBRIQUES	الهيكلية السابقة		الهيكلية الفعلية	
	مجموع TOTAL	دينار مباشرة Dont devises directes	المجموع TOTAL	دينار مباشرة Dont devises directes
01 Etude et / ou Engineering + Suivi الدراسات و / او الهندسة + متابعة البناء و ما يرتبط به من الهندسة المدنية Civil Engineering	13 800	-	13 800	-
02 Bâtiements et Génie civil Lés البناء العمومية	381 967	-	384 160	-
03 Travaux Publics الطرق و التجهيزات				
04 Machines et Equipements معدات النقل و التجهيز				
05 Matériel de transport et de manutention التجهيزات				
06 Formation تقديم الخدمات الخارجية				
07 Prestation de services extérieurs الخزائن الأخرى				
08 Stock - Outils غير ذلك				
09 Autres مال متداول اضافي				
Fonds de roulement complémentaire المساعدات الاضافية للهيكلية				
Infrastructures environnantes الارضيات				
Terrain الوقوف الاضافية				
Interêts Intercales حقوق الجمرات و الرسوم				
Droits de domanes et taxes تسوية ارضية	40 671	-	38 478	-
تسوية ارضية + حصة ارضية نظيفة	3 700	-	3 700	-
تسوية ارضية	702	-	702	-
98 Montant operation non ventilé مبلغ العملة التي لم توزع				
99 TOTAL	440 840	-	440 840	-

B- NATURE DE FINANCEMENT (10³ DA)

التمويل Financement	قروض الخزينة		مجموع	
	مساهمات ميزانية الدولة Concours budget de l'état	Prêt du trésor	المجموع Total	مجموع Total
المبلغ السابق Montant antérieur	440 840	-	440 840	440 840
المبلغ الحالي Montant actuel	440 840	-	440 840	440 840

المادة 3 : يكلف المرسل اليهم المنظر اليهم فيما اذناه كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا القرار.
Article 3 : Les destinataires indiqués ci-après sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente decision.

الوالي



المرسل اليهم

- مدير السكن و التجهيزات العمومية
- مدير المركز الجهوي (الاعلام)
- المدير الوطني
- المدير اقليمي السطحي
- مدير ت.ع (م.ت)
- الاقليمية

المرجع :

- مقرر المسجل رقم : 323 بتاريخ 2005/10/30
- مقرر مرسوم هيئة الكفاءة رقم : 157 بتاريخ 2007/04/17
- مقرر تغيير الموصفات رقم : 375 بتاريخ 2007/08/05
- مقرر تعديل مكالمة الكفاءة رقم : 58 بتاريخ 2008/03/08
- مقرر اعتماد التجهيزات رقم : 59 بتاريخ 2008/03/08
- مقرر تعيين ائتمانية رقم : 436 بتاريخ 2008/08/02
- مقرر تعيين ائتمانية رقم : 442 بتاريخ 2008/08/02
- مقرر تعيين ائتمانية رقم : 617 بتاريخ 2008/12/20
- مقرر تعيين ائتمانية رقم : 435 بتاريخ 2009/08/30
- مقرر تعيين ائتمانية رقم : 436 بتاريخ 2009/08/30

AUTRE INFORMATION
1) Situation Antérieur

Régime par lots		Montant 10 ³ DA	
• Etude + suivi			
• LOT 01 : 04 Salles de classe 50 places chacune = 390 m ² 20 Salles de classe 40 places chacune = 1 560 m ²		76 422	
• LOT 02 : 02 Amphithéâtre 200 places = 520 m ² , 40 bureaux de 12m ² chacun = 624 m ² 02 Amphithéâtre 300 places = 780 m ² - foyer 66 m ² - Atelier de Stockage et de maintenance = 200 m ² - 01 espace multimédia (Internet et informatique) = 150 m ²			148 400
• LOT 03 : Bibliothèque : Salle de lecture de 250 places 650 m ² Salle de lecture pour enseignants 200 m ² Salle de revues et périodiques 300 m ² Salle de stockage des livres 500 m ² Espaces Internet et informatique : 300 m ² 05 bureaux de gestionnaires 80 m ² Ateliers de reliure de livres 200 m ² Banque de prêt des livres et revues 180 m ² Circulations et sanitaires (30%) : 540 m ²			77 262
• LOT : 3-1 Menuiserie métalliques et aluminiums			5995
• LOT : 3-2 Enduits et revêtements intérieur			7 925
• LOT : 3-3 Enduits et revêtements extérieurs			7 505
• LOT 04 : 30 Bureaux de 12 m ² chacun = 468 m ² 10 Bureaux de 16 m ² chacun = 208 m ² Salle de réunion, archivage et divers locaux : 224 m ² Foyer pour étudiants = 150 m ² Espace Internet et informatique = 50 m ²			58 458
• LOT 05 : Tranche 01 : AEP + réseau d'irrigation + réseau d'incendie Tranche 02 : Assainissement Tranche 03 : Raccordement de l'armoire secondaire à l'armoire principale Tranche 04 : Armoire électrique général Tranche 05 : Eclairage extérieur Tranche 06 : ' , w' Balais à eaux (Génie civil) Tranche 07 : Chauffage, Poêle de détente de gaz Tranche 08 : Logi de gazelles			40 671
• Etude de sol + CTC			3 700
• ANEP			702
Total Général		440 840	

AUTRE INFORMATION
1) Situation Nouvelle

Régime par lots		Montant 10 ³ DA	
• Etude + suivi			
• LOT 01 : 04 Salles de classe 50 places chacune = 390 m ² 20 Salles de classe 40 places chacune = 1 560 m ²		76 422	
• LOT 02 : 02 Amphithéâtre 200 places = 520 m ² , 40 bureaux de 12m ² chacun = 624 m ² 02 Amphithéâtre 300 places = 780 m ² - foyer 66 m ² - Atelier de Stockage et de maintenance = 200 m ² - 01 espace multimédia (Internet et informatique) = 50m ² et informatique = 150 m ²			148 400
• LOT 03 : Bibliothèque : Salle de lecture de 250 places 650 m ² Salle de lecture pour enseignants : 200 m ² Salle de revues et périodiques : 300 m ² Salle de stockage des livres 500 m ² Espaces Internet et informatique : 300 m ² 05 bureaux de gestionnaires : 80 m ² Ateliers de reliure de livres 200 m ² Banque de prêt des livres et revues 180 m ² Circulations et sanitaires (30%) : 540 m ²			77 262
• LOT : 3-1 Menuiserie métalliques et aluminiums			6 569
• LOT : 3-2 Enduits et revêtements intérieur			7 925
• LOT : 3-3 Enduits et revêtements extérieurs			6 931
• LOT 04 : 30 Bureaux de 12 m ² chacun = 468 m ² 10 Bureaux de 16 m ² chacun = 208 m ² Salle de réunion, archivage et divers locaux : 224 m ² Foyer pour étudiants = 150 m ² Espace Internet et informatique = 50 m ²			58 458
• LOT 05 : Tranche 01 : AEP + réseau d'irrigation + réseau d'incendie Tranche 02 : Assainissement Tranche 03 : Raccordement de l'armoire secondaire à l'armoire principale Tranche 04 : Armoire électrique général Tranche 05 : Eclairage extérieur Tranche 06 : ' , w' Balais à eaux (Génie civil)			40 671
• Etude de sol + CTC			3 700
• ANEP			702
Total Général		440 840	

القطاع: التدرية و التكوين
القطاع الفرعي: التعليم العسلي
الفصل: التعليم العسلي
المادة: المدارس و المعاهد و المؤسسات
السعر: والسبي و لينة المؤسسة
عملية رقم: NF5.621.3.262.139.05.01

DECISION DE
Inscription
Réévaluation
Dévaluation

التسجيل
إعادة التقييم
انخفاض التقييم

ان والي ولاية الوادي :
بمقتضى القانون رقم 08/90 المؤرخ في 04/7/90 المتضمن قانون المالية
و بمقتضى القانون رقم 09/90 المؤرخ في 01/02/1988 المتضمن قانون الوادي
و بمقتضى المنشور الوزاري المبرك رقم 01 و 02 المؤرخ في 1988.02.21
و بمقتضى مقرر برلمان سنة 2007-457 / DP / 457
و يطلب من السيد / مدير السكن و التجهيزات العمومية رقم : 270 بتاريخ : 2008/02/26
يقدر مالي

Article 1 : L'opération
Etude et réalisation d'un Institut de 2000 places pédagogiques avec dépendances

Article 2 : Le coût de l'opération est :
من 400.000.000 دج شي 440 840 000 دج

Article 3 : La structure du coût , la nature du financement , l'échancier la localisation et les effets de l'investissement sont détaillés respectivement dans les tableaux A-B-C-D-E suivant

البلج ب- MONTANT EN دينات DINARS عملة DEVICES DIRECTES للمجموع TOTAL	2006	2007	2008
300 000	100 000	40 840	
300 000	100 000	40 840	

MONTANT TOTAL DE L'AUTOFINANCEMENT
AUTRES INFORMATIONS

التك رقم العملية
RAPPEL OPERATION N° : NF5.621.3.262.139.05.01
الميزان الأخرى
الجداول الرهن التقديري للمدفوعات (10 د ج)

Lot	Description	Surface	Montant Initial	Montant Actuel
• Etude + suivi	Rubrique par lots		14.000	13.800
• LOT 01 :				76.422
04	Salles de classe 50 places chacune = 390 m ²			
20	Salles de classe 40 places chacune = 1560 m ²			
• LOT 02 :				148.400
02	Amphithéâtre 200 places = 520 m ² - 40 bureaux de 12m ² chacun = 624 m ²			
02	Amphithéâtre 300 places = 780 m ² - foyer 66 m ² - Atelier de Stockage et de maintenance = 200 m ² - 01 espace multimédia			
• LOT 03 : Bibliothèque :				
	Salle de lecture de 250 places = 650 m ²			
	Salle de lecture pour enseignants : 200 m ²			
	Salle de revues et périodiques : 300 m ²			
	Salle de stockage des livres : 500 m ²			
	Espaces Internet et informatique : 300 m ²			
	05 bureaux de gestionnaires : 80 m ²			
	Ateliers de reliure de livres : 200 m ²			
	Banque de prêt des livres et revues : 180 m ²			
	Circulations et sanitaires (37%) : 540 m ²			
• LOT 04 :				
30	Bureaux de 12 m ² chacun = 468 m ²			
10	Bureaux de 16 m ² chacun = 208 m ²			
	Salle de réunion, archivage et divers locaux : 224 m ²			
	loger pour étudiants = 150 m ²			
	Espace Internet et m			
• LOT 05 :				
	Aménagement extérieur, chauffage, poste de descente sur l'acte			
	logi de jardins			
	poste transformateur			
• Etude de sol + C.T.C			3000	3.700
• A.N.E.P			500	476
Total Général			400.000	440.840

ع - جدول ترميز الأجزاء
C - Exécuteur de Réalisation

Inscription	مصفوف	Demurrage	مصفوف	Achever	مصفوف
Mo	An	Ti	An	Ti	No
10	05	01	06	04	07

D - Localisation

عدد المواقع: الموقع:

ولاية
 Wilaya
 بين الولايات
 Inter-Wilaya

بلدية
 Commune
 مصالح
 Extérieur

E.1 - Effets ou consistance physique de l'investissement

1 - اثر الاستثمار او المحتوى المادي

النتائج او نوع التملك او العمل	النتيجة او نوع التملك او العمل	وحدة القياس	القدرة المتبقية او المساحة	القدرة المتبقية او المساحة	ملاحظات
Produits ou nature de l'ouvrage ou d'act	Unité de mesure	بالوضع En clair	Capacité installée ou dimension physique initiale	Capacité installée ou dimension physique actuelle	Observation
الرمز Code	الرمز Code	بالوضع En clair			
			2000 places pedagogiques avec dépendances.	2000 places pedagogiques avec dépendances	

E.2 - Emplois permanents directs créés par l'investissement après réalisation :

عدد مناصب التملك: المسابق السابق

Antérieur
الحسابي
Actual

Antérieur
الحسابي
Actual

Article 4 : Les destinataires indiqués ci-après sont chargés, chacun en ce qui concerne de l'exécution de la présente décision.

المرسل اليهم

مدير السكن و التجهيزات العمومية
- مدير المركز الجامعي (الإعلام)
- أمين الخزينة
- المسراق المسائي
- م.ت.ع (م.ت)
- الإشراف



تفصيل الهيكلية REBRIQUÉS	المراسلات و / او الهندسة	الهيكلية السابقة Structure Antérieure للمجموع TOTAL	الهيكلية السابقة Structure Antérieure للمجموع TOTAL	الهيكلية الحالية Structure Actuelle للمجموع TOTAL	الهيكلية الحالية Structure Actuelle للمجموع TOTAL
01 Etude et / ou Engineering البناء و ما يرتبط به من الهندسة المدنية	13 800			13 800	
02 Bâtiements et Génie civil Lés الانتقال العمومية	358 224			383 824	
03 Travaux Publics الآلات و التجهيزات					
04 Machines et Equipements عقد النقل و التوزيع					
05 Matériel de transport et de manutention الكهرباء					
06 Formation تقديم الخدمات الخارجية					
07 Prestation de services extérieurs الخزائن - الأقمشة					
08 Stock - Outils غير ذلك					
09 Autres مال مقبول اضافي					
Fonds de roulement complémentaire المباني الأساسية الجديدة					
Infrastructures environnementales الترابية					
Terrain الوقت الإيجابية					
Intérêts Intercahaires حقوق الجمرك و الرسوم					
Droits de douanes et taxes فئوية قفارية	24 500			39 040	
فئوية قفارية برصة الأراضية + هيئة قفارية تقنية	3 000			3 700	
الإشهار	476			476	
98 Montant opération non ventilé مبلغ العملية الغير موزعة					
99 TOTAL	400 000			440 840	

B - NATURE DU FINANCEMENT (10³ DA)

التحويل	مساهمات ميزانية الدولة	فروض الخزينة	غير ذلك	المجموع
Financement	Concours budget de l'état	Prêt du trésor	Autres	Total
مبلغ السابق	400 000	-	-	400 000
البلغ السابق	440 840	-	-	440 840

A- STRUCTURE DU COUT (10⁶ DA)

REBRIQUES	نصف الأولي (Cof initial)	نصف الثاني (Cof final)	نصف الثالث (Cof final)	نصف الرابع (Cof final)
RETRAITES ET DE ENGAGEMENTS - SAUVI	13 800	13 000	800	
RETRAITES ET GAIN CIVILILES	384 160	384 063	97	
TRAVAUX PUBLICS				
MACHINES ET EQUIPEMENTS				
MATIERES DE TRANSPORT ET DE MANUTENTION				
FORMATION				
PRESTATIONS DE SERVICES EXTERIEURS				
STOCK - ORTRES				
AUTRES				
Produit de rendement complémentaire				
Indemnités compensatoires				
Indemnités compensatoires				
Indemnités compensatoires				
Donnée de dépenses et verse				
Etude de sol + CTC	3 700	3 600	100	
ANEP	702	700	2	
Aménagement extérieur	-	38 478	38 335	143
Montant opération non venible	400 000	-	-	-
98 TOTAL	400 000	440 840	439 698	1 142
99 TOTAL	-	-	-	-

B- NATURE DU FINANCEMENT (10⁶ DA)

التحويل	مساهمات متبرعية	قرضات تريبية	قرضات بنكية	القرض الخارجي	التمويل الذاتي	المجموع
FINANCEMENT	Concours budgétaire	prêt de trésor	Credit Bancaire	Credit Extérieur	Autofinancement	Total
Montant actuel	440 840	-	-	-	-	440 840
Montant antérieur	439 698	-	-	-	-	439 698

C- جدول تنفيذ العمل
 RECHERCHER DE REALISATION

Inscription	التسجيل	AN	05
Mois	ش	10	

D- LOCALISATION

Localisation	محافظة سطيف
Localisation	البلدية

E- EFFETS OU CONSISTANCE PHYSIQUE DE L'INVESTISSEMENT

الرمز Code	العملية أو نوع الترخيص أو العمل Produit ou Nature de l'ouvrage ou d'action	الرمز Code	وحدته الفيزيائية Unité de mesure	الرمز Code	القدرة المثبتة أو المضافة Capacité installée ou Dimension Physique Initiale (1)	الرمز Code	القدرة المثبتة أو المضافة Capacité installée ou Dimension Physique Actuelle (2)	ملاحظات Observation
	Etude et réalisation d'un institut de 2000 places pédagogiques avec dépendances.		Nbre		Réalisation d'un institut de 2000 places pédagogiques avec dépendances		Réalisation d'un institut de 2000 places pédagogiques avec dépendances	

E.2- Emplois permanents directs créés par l'investissement après réalisation :
 Number d'emplois

الرمز Code	العملية أو نوع الترخيص أو العمل Produit ou Nature de l'ouvrage ou d'action	الرمز Code	وحدته الفيزيائية Unité de mesure	الرمز Code	القدرة المثبتة أو المضافة Capacité installée ou Dimension Physique Initiale (1)	الرمز Code	القدرة المثبتة أو المضافة Capacité installée ou Dimension Physique Actuelle (2)	ملاحظات Observation
	Etude et réalisation d'un institut de 2000 places pédagogiques avec dépendances.		Nbre		Réalisation d'un institut de 2000 places pédagogiques avec dépendances		Réalisation d'un institut de 2000 places pédagogiques avec dépendances	

Article 4 : Les destinataires indiqués ci-après sont chargés, chacun en ce qui concerne de l'exécution de la présente décision.

مُرسل اليهم :
 DESTINATAIRES
 مدير المركز الجامعي (الإعلام)
 مدير المركز الجامعي (التجهيزات المادية)
 مدير المركز الجامعي (التعليم)
 مدير المركز الجامعي (الرياضة)
 مدير المركز الجامعي (الثقافة)
 مدير المركز الجامعي (الترفيه)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ